

Distr.  
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/11  
13 April 2017

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج  
الأمم المتحدة  
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف  
لتنفيذ بروتوكول مونتريال  
الاجتماع الثامن والسبعون  
مونتريال، 4 - 7 أبريل / نيسان 2017

تقرير الاجتماع الثامن والسبعين للجنة التنفيذية

المقدمة

- 1 عقد الاجتماع الثامن والسبعون للجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال في مقر منظمة الطيران المدني الدولي، مونتريال، كندا، في الفترة من 4 إلى 7 أبريل/نيسان 2017.
- 2 وحضر الاجتماع ممثلو البلدان التالية وأعضاء اللجنة التنفيذية وفقا للمقرر 14/XXVIII الصادر عن الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال:
  - (أ) الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول: أستراليا، والنمسا (الرئيس)، وبلجيكا، وألمانيا، واليابان، وسلوفاكيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛
  - (ب) الأطراف العاملة بموجب الفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول: الأرجنتين، والبوسنة والهرسك، والكاميرون، والصين، ولبنان (نائب الرئيس)، والمكسيك، ونيجيريا.
- 3 ووفقاً للمقررات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثامن، حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديبي)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، وكالة منفذة وأمين خزانة الصندوق، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي.
- 4 وحضر الاجتماع أيضاً الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون وموظفوها، وأعضاء فرقة العمل المعنية بإعادة تجديد الموارد التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.
- 5 وحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن المفوضية الأوروبية، والتحالف من أجل سياسة الغلاف الجوي المسؤولة، ووكالة التحقيقات البيئية، ومعهد الحوكمة والتنمية المستدامة، ومعهد حماية البيئة في المكسيك، وبرنامج كيغالي لكفاءة التبريد، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، ورابطة صناعة التبريد وتكييف الهواء في الهند، وجمعية مصنعي الغاز في الهند.

## البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

6 افتتح الاجتماع الرئيس بول كراجنيك، الذي رحب بالأعضاء في الاجتماع الخاص الذي دام أربعة أيام، وهو أول اجتماع من الاجتماعات الثلاثة المقرر عقدها في عام 2017. وذكر الأعضاء بأن اللجنة التنفيذية قررت عقد الاجتماع الثامن والسبعين لمعالجة المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي والمساهمات الإضافية المحتمل تقديمها للصندوق المتعدد الأطراف. وأشار كذلك إلى أن هذه هي المرة الأولى منذ انعقاد الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية في يونيو/حزيران 1991 التي يتضمن فيها جدول أعمال اجتماع اللجنة التنفيذية مسائل السياسة العامة فقط. وأضاف أن التحدي، في الاجتماع الرابع، كان يتمثل في بدء الصندوق المتعدد الأطراف المؤقت عملية الإزالة التدريجية للمواد الكلوروفلوروكربونية؛ أما في الاجتماع الثامن والسبعين، فالتحدي يتمثل في وضع مبادئ توجيهية جديدة للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في غضون سنتين من اعتماد تعديل كيغالي. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تجعل المشاركة المتساوية للبلدان العاملة بموجب المادة 5 والبلدان غير العاملة بموجب المادة 5، وهي السمة العامة التي دعمت نجاح الصندوق المتعدد الأطراف على مدى أكثر من عقدين، من الممكن تحقيق هذا الهدف.

7 وانتقل الرئيس إلى ذكر ورقات السياسات التي تنتظر فيها اللجنة التنفيذية في الاجتماع، فأشار إلى أن قلة عدد هذه الوثائق نسبياً تخفي التعقيد البالغ في جدول الأعمال، إذ أن كل بند من بنوده يقتضي إمعان النظر فيه على حدة. ونبّه إلى أن من المهم أن يؤخذ في الاعتبار، لدى اغتنام هذه الفرصة الفريدة للتركيز على قضايا السياسات المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، أنه سيتعين الموافقة على عدد كبير من مشاريع إزالة هذه المواد قبل نهاية فترة السنوات الثلاث 2015-2017، الأمر الذي يعني أن الاجتماعين التاسع والسبعين والثمانين سيكون لهما جدولاً أعمالاً حافلين للغاية. ولذلك فإن من الأهمية بمكان إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالسياسات المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع.

## البند 2 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية

### (أ) اعتماد جدول الأعمال

8 قال أحد الأعضاء إنه يود في إطار البند 5 من جدول الأعمال، 'المعلومات المتوافرة عن استهلاك الهيدروفلوروكربون وإنتاجه في بلدان المادة 5'، أن يناقش المعلومات المتعلقة باستهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية في البلدان غير العاملة بالمادة 5 أيضاً. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال، 'الإجراءات التي تتخذها بلدان المادة 5 التي لديها سنوات خط أساس للاستهلاك من 2020 إلى 2022 للحصول على مساهمات إضافية للأنشطة التمكينية'، قال إن تعديل كيغالي لم يميز بين المجموعة الأولى من البلدان العاملة بموجب المادة 5 والمجموعة الثانية من البلدان العاملة بموجب المادة 5 بالنسبة للحصول على التمويل. ولذلك ينبغي أن يتاح التمويل لجميع البلدان العاملة بموجب المادة 5.

9 وبعد أن أكد الرئيس أن تلك المسائل يمكن مناقشتها بالفعل في إطار هذين البندين من جدول الأعمال، أقرت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال التالي للاجتماع على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/1:

1. افتتاح الاجتماع

2. المسائل التنظيمية:

(أ) اعتماد جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

3. أنشطة الأمانة.

4. حالة المساهمات الإضافية للصندوق المتعدد الأطراف.
5. المعلومات المتوافرة عن استهلاك الهيدروفلوروكربون وإنتاجه في بلدان المادة 5.
6. عناصر للنظر من جانب اللجنة التنفيذية تتعلق بتعديل كيغالي على بروتوكول مونتريال والناشئ عن المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف:
  - (أ) معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن تكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5:
    - (1) مشروع المعايير الخاصة بالتمويل؛
    - (2) الأنشطة التمكينية؛
    - (3) التعزيز المؤسسي؛
  - (ب) تحديد قضايا للنظر فيها بخصوص أنشطة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون الموجودة؛
  - (ج) الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23.
7. الإجراءات التي تتخذها بلدان المادة 5 التي لديها سنوات خط أساس للاستهلاك من 2020 إلى 2022 للحصول على مساهمات إضافية للأنشطة التمكينية.
8. مسائل أخرى.
9. اعتماد التقرير.
10. اختتام الاجتماع.

## (ب) تنظيم العمل

- 10 أشار أحد الأعضاء إلى التداخل بين المسائل التي ستناقش في إطار البند 6 (أ) '2' من جدول الأعمال، 'الأنشطة التمكينية'، والبند 6 (أ) '3' من جدول الأعمال، 'التعزيز المؤسسي'، واقترح مناقشة الموضوعين معاً. وأوضح الرئيس أن بنود جدول الأعمال يمكن مناقشتها بشكل منفصل أو معاً، تبعاً لرغبة اللجنة التنفيذية عندما يحين الوقت لذلك.
- 11 ووافقت اللجنة التنفيذية على أن تنتظر في إطار البند 8 من جدول الأعمال، 'مسائل أخرى'، وفي تواريخ ومكان انعقاد الاجتماع الثمانين للجنة التنفيذية في عام 2017.

## البند 3 من جدول الأعمال: أنشطة الأمانة

- 12 رحب كبير الموظفين بأعضاء اللجنة التنفيذية وبجميع المشاركين الآخرين في هذا الاجتماع. وأعرب كذلك عن ترحيبه الحار بالسيد مونياردزي شينجي الذي اختير لمنصب نائب كبير موظفي الأمانة. وسينولى السيد شينجي مهام منصبه في مايو/أيار 2017. ورحب كبير الموظفين أيضاً بالسيدة شياوفانغ تشو التي عينت مؤخراً مديرة لوحدة بروتوكول مونتريال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان ذلك أول اجتماع تحضره للجنة التنفيذية بوصفها ممثلة الوكالة المنفذة. ثم عرض كبير الموظفين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/2 التي تقدم استعراضاً عاماً للعمل الذي قامت به الأمانة منذ الاجتماع السابع والسبعين لتناول المقرر 59/77 المتعلق بالمسائل المتصلة

بتعديل كيغالي المنبثق عن المقرر 2/XXVIII، واحتمال تقديم مساهمات إضافية للصندوق المتعدد الأطراف من 16 بلداً من البلدان غير العاملة بموجب المادة 5 لتوفير دعم سريع لبدء تنفيذ تعديل كيغالي. ووجه كبير الموظفين اهتمام الأعضاء أيضاً إلى اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات الذي عقد في مونتريال في فبراير / شباط 2017، وقدمت فيه أمانة الأوزون معلومات تتعلق بتعديل كيغالي وقرارات الأطراف ذات الصلة. وأوضح أن الأمانة ناقشت، بالاشتراك مع الوكالات الثنائية والمنفذة وأمين الخزانة، المسائل المرتبطة بتعديل كيغالي ومقررات اللجنة التنفيذية ذات الصلة، مما يسر الأعمال التحضيرية للاجتماع الثامن والسبعين للجنة.

13 وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً مع التقدير بالتقرير عن أنشطة الأمانة الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/2.

#### البند 4 من جدول الأعمال: حالة المساهمات الإضافية للصندوق المتعدد الأطراف

14 قدم أمين الخزانة تقريراً عن حالة المساهمات الإضافية في الصندوق المتعدد الأطراف في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/3 والتصويب 1. ومن بين البلدان الستة عشر غير بلدان المادة 5 التي وافقت على تقديم مساهمات إضافية، وقعت أربعة بلدان بالفعل اتفاقات ثنائية مع أمين الخزانة، وأكد بلد واحد على سداد مساهمته. وذكرت الثلاثة بلدان الأخرى الطريقة والجدول الزمني لسداد مساهماتها، فيما ينتظر أمين الخزانة رداً من البلدان التسعة المتبقية.

15 وقال أيضاً إن حكومة ألمانيا اقترحت استخدام مساهمتها الإضافية للمشروعات الثنائية وأن هذه المساهمة بلغت قيمتها 3,2 مليون دولار أمريكي، على أساس قائمة التوزيع التي تحدد حصة المساهمات فيما بين البلدان الستة عشر.

16 وعقب إجراء مناقشة حول قائمة التوزيع والمبالغ المتعهد بها، كان من المقبول وجود اختلافات بين المبالغ المتعهد بها وتلك المبالغ التي وردت بالفعل، نظراً لأمر من بينها تقلبات أسعار الصرف أو المساهمات الإضافية المحتملة. ونظراً لعدم استلام أي من المساهمات الإضافية، كانت المسألة افتراضية، ووافقت اللجنة التنفيذية على الإشارة مع التقدير إلى حالة المساهمات الإضافية المتعهد بها حسبما أبلغ عنها أمين الخزانة مقابل تحديد قيمتها فقط.

17 وردا على استفسار عن كيفية معالجة الأموال الإضافية، قال أمين الخزانة أنه سيتم اتباع نفس الإجراء المستخدم للمساهمات الأخرى التي يتلقاها الصندوق المتعدد الأطراف.

18 وقررت اللجنة التنفيذية:

(أ) الإحاطة علماً بتقرير أمين الخزانة عن حالة المساهمات الإضافية للصندوق المتعدد الأطراف على النحو الوارد في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/3 والتصويب 1؛

(ب) وكذلك الإحاطة علماً مع التقدير بحالة المساهمات الإضافية المتعهد بها الموزعة على غير أطراف المادة 5 الستة عشر لتقديم دعم البدء السريع في تنفيذ تعديل كيغالي؛

(ج) ومطالبة أمين الخزانة بتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية عن المساهمات الإضافية الواردة لدعم البدء السريع بشكل منفصل عن المساهمات المتعهد بها الأخرى للصندوق المتعدد الأطراف في الاجتماع التاسع والسبعين.

(المقرر 1/78)

## البند 5 من جدول الأعمال: المعلومات المتوافرة عن استهلاك الهيدروفلوروكربون وإنتاجه في بلدان المادة 5

19 قدمت ممثلة الأمانة الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/4 والتصويب 1، اللتان أعدتا عملاً بالمقرر 59/77(ب)(1). وتعرض الوثيقتان تحليلاً لاستهلاك الهيدروفلوروكربون وإنتاجه في بلدان المادة 5 استناداً إلى تقارير فرقة العمل التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي (القسم الأول) ومعلومات أولية عن استهلاك الهيدروفلوروكربون من تقارير الدراسات الاستقصائية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون التي قدمتها الوكالات المنفذة، حتى 28 فبراير/شباط 2017 (القسم الثاني). وعند تقديم البيانات من الدراسات الاستقصائية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون، قالت إنه لم يكن من الممكن حساب التوقعات الشاملة لاستهلاك الهيدروفلوروكربون في البلدان المعنية نظراً للبيانات المتوافرة المحدودة. وسيتم تقديم تقرير أكثر شمولاً يتألف من الدراسات الاستقصائية الإضافية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون إلى الاجتماع التاسع والسبعين، على أساس الفهم أن هذه التحليلات قد تكون محدودة في غياب البيانات من بعض البلدان الأكبر استهلاكاً للهيدروفلوروكربون، حيث لم يتم طلب التمويل لإعداد مثل هذه الدراسات الاستقصائية.

20 وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء العدد المحدود من التقارير عن الدراسات الاستقصائية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون التي استلمتها الأمانة. وتم السعي إلى التأكيد على أنه سيتم تقديم عدد كافٍ من الدراسات الاستقصائية لكي تتمكن الأمانة من تقديم تقرير أكثر شمولاً إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع والسبعين. واقترح أنه قد يكون أكثر فعالية للبلدان التي لم تتمكن من استكمال الدراسات الاستقصائية إلى إعادة الأموال غير المنصرفة وإلى إعادة النظر في الحاجة إلى جمع هذه البيانات عند إعداد الأنشطة التمكينية لتنفيذ تعديل كيغالي. وطلب أيضاً إلى الأمانة أن توضح كيفية استخدام نموذج الإبلاغ وكيفية معالجة أي فجوات في المعلومات، لاسيما تلك المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة.

21 ولاحظ أحد الأعضاء أنه بينما كان تقديم المعلومات عن استهلاك الهيدروفلوروكربون طوعياً كجزء من الدراسات الاستقصائية لبلدان المادة 5، سيكون من المفيد أن تتوفر أيضاً البيانات عن استهلاك وإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون من البلدان غير العاملة بموجب المادة 5 لضمان قدر أكبر من الشفافية. وتم توضيح أن الموضوع قيد المناقشة يتعلق بتوافر التقارير عن الدراسات الاستقصائية التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف بناء على طلب من بلدان المادة 5. وعلاوة على ذلك، وفي سياق اللجنة التنفيذية، لم تطلب قط إلى البلدان غير العاملة بموجب المادة 5 تقديم بيانات مفصلة عن الاستهلاك والإنتاج إذ أن هذه لا تتعلق بعمليات اللجنة التنفيذية. وفي هذا الصدد، شدد العضو كذلك على عدم وجود أي تمييز في بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بالحصول على المعلومات. ولذلك ينبغي على البلدان العاملة بموجب المادة 5 والبلدان غير العاملة بموجب المادة 5 أن تقدم هذه المعلومات.

22 وتمت أيضاً ملاحظة أن الإبلاغ عن بيانات الهيدروفلوروكربون من جانب البلدان غير العاملة بموجب المادة 5 كان يتم معالجته بالفعل في اجتماعات كلا من الأطراف في بروتوكول مونتريال واجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية، وأن اللجنة التنفيذية ليس لديها ولاية لطلب هذه المعلومات من البلدان غير العاملة بموجب المادة 5.

23 واقترح أحد الأعضاء أن تحصل الأمانة على مثل هذه البيانات من التقارير المقدمة من الأطراف من البلدان غير العاملة بموجب المادة 5 إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

24 وقالت ممثلة الأمانة إنه من أجل إدراج أي معلومات إضافية من الدراسات الاستقصائية في التقرير الذي يجري إعداده للاجتماع التاسع والسبعين، ينبغي استلام التقارير عن الدراسات الاستقصائية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون في موعد أقصاه 8 مايو/أيار 2017. وشرحت أن التقارير المقدمة استخدمت النموذج المتفق عليه في الاجتماع الخامس والسبعين، ولاحظت أن الكثير من التقارير قد أدرج كذلك جداول البيانات التي لم يكن من المطلوب تقديمها، ولكنها مكن من إجراء تحليل أكثر صلابة. وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، أوضحت أيضاً أنه بينما كان هناك عمود أيضاً للإبلاغ عن هذه المعلومات، على أساس طوعي، في النموذج المذكور أعلاه، لم يتم استلام مثل هذه المعلومات. وأكدت أن البيانات الواردة في الوثيقة تتألف من التقديرات الأولية من البلدان، حيث لم يكن لدى أي بلد نظام للترخيص يشمل المواد الهيدروفلوروكربونية.

25 وقررت اللجنة التنفيذية:

- (أ) الإحاطة علما بالتقرير عن المعلومات المتوافرة عن استهلاك وإنتاج الهيدروفلوروكربون في بلدان المادة 5 الوارد في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/4 والتصويب 1؛
- (ب) أن تحت الوكالات الثنائية والمنفذة على العمل مع بلدان المادة 5 ذات الصلة لاستكمال وتقديم أقصى عدد ممكن من التقارير عن الدراسات الاستقصائية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون، في موعد أقصاه 8 مايو/ أيار 2017؛
- (ج) الطلب إلى الوكالات الثنائية والمنفذة أن تعيد إلى الاجتماع الحادي والثمانين أرصدة الأموال غير المنصرفة لتلك الدراسات الاستقصائية لبدائل المواد المستنفدة للأوزون التي لم تقدم إلى الاجتماع التاسع والسبعين أو الاجتماع الثمانين للجنة التنفيذية.

### (المقرر 2/78)

**البند 6 من جدول الأعمال: عناصر للنظر من جانب اللجنة التنفيذية تتعلق بتعديل كيغالي على بروتوكول مونتريال والناشئ عن المقرر 2/XXVIII الصادر عن اجتماع الأطراف**

26 قدم الرئيس البند مشيرا الى أنه يتألف من ثلاثة بنود فرعية: المعلومات ذات الصلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن التكاليف المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5؛ وتحديد القضايا التي ستنتظر فيما يتعلق بأنشطة الإزالة الجارية للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، والجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23.

(أ) **المعلومات ذات الصلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن التكاليف المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5**

### (1) مشروع المعايير الخاصة بالتمويل

27 قدم ممثل الأمانة الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5، والتصويب 1، اللتين تتضمنان المعلومات ذات الصلة بوضع معايير لتمويل التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. وأبرز الجدول 1 الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 الذي يتضمن عناصر المبادئ التوجيهية للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 بالاقتران مع الفقرات ذات الصلة من المقرر 2/XXVIII ويرد المزيد من المعلومات عن العناصر النوعية في الوثائق UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/6 (أنشطة التمكين)، و UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7 (التعزيز المؤسسي) و UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/9 (الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23) وعلاوة على ذلك، يتضمن المرفق الأول من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 النموذج المقترح لمشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف بشأن التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. ويتضمن النموذج نصا يتعلق بالعناصر التالية من المقرر 2/XXVIII التي وافقت عليها الأطراف بالفعل: المرونة في التنفيذ، والتاريخ النهائي وعمليات التحويل الثاني والتحويل الثالث، والتكاليف الأخرى، وأهلية المواد الواردة في المرفق 'واو' التي تخضع لإعفاءات درجات الحرارة المحيطة العالية.

28 وقدم العديد من الأعضاء عرضا عاما للمهمة المعروضة على اللجنة. وقال أحد الأعضاء الذي كان يؤيده أعضاء آخرون إن بعض القضايا تبدو بسيطة نسبيا مما لا يتطلب معالجتها في حين أن هناك قضايا أخرى أكثر تعقيدا وتتطلب المزيد من الوقت والدعم من الأمانة في شكل عمليات تقييم ودراسات إضافية متعمقة، أوصت الأمانة بعضها خلال الاجتماع السابع والسبعين للجنة التنفيذية. وقال أحد الأعضاء إن بعض الجوانب يكتسي أهمية خاصة، بما في ذلك مسألة كفاءة استخدام الطاقة في سياق الامتثال.

29 وقال أحد الأعضاء إنه يتعين إبراز المبدأ المتعلق بالتخفيضات التجميعية المستدامة للاستهلاك من الهيدروفلوروكربون الوارد في المقرر 2/XXVIII في الجدول 1 على النحو الذي وافقت عليه الأطراف بالفعل. مثلما تم بالنسبة للمبادئ الأخرى التي اعتمدها الأطراف في إطار هذا المقرر. وفيما يتعلق بالمعلومات المقدمة لأعضاء اللجنة التنفيذية بشأن عناصر المقرر 2/XXVIII، أضافت قائلة إن تلك العناصر قد حددت بالفعل في المقرر ذاته، وينبغي تجنب أي تفسير أو إضافة مفاهيم غير مألوفة، بالنظر إلى ما تنطوي عليه المهمة المقدمة للجنة من تعقيد، وضيق الإطار الزمني نسبيا المحدد لتحقيقه. وأبرز أحد الأعضاء التحدي الخاص الذي يواجه المنشآت الصغيرة التي تواجه مستويات عالية من المخاطر نتيجة لنقص الحصول على التمويل والتكنولوجيات الجديدة. وينبغي للجنة في هذه الظروف اعتماد نهج تحوطي لتجنب تكرار أخطاء الماضي.

30 وقال أحد الأعضاء إنه في حين إن تطبيق الحدود القصوى من التكاليف، والمبادئ التي استخدمت في إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سوف تبسط المناقشات بشأن المبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، فإنه لا تسري بالضرورة بالنظر إلى الاختلاف الواضح في طبيعة التحدي المتعلق بالهيدروفلوروكربون. كما أعرب عن عدم رضاه لطلب المعلومات عن استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية من بلدان المادة 5 دون البلدان غير العاملة بالمادة 5 بالنظر إلى الحاجة إلى إدارة المواد الهيدروفلوروكربونية بصورة متساوية في أنحاء العالم.

31 وفيما يتعلق بتنظيم المناقشات بشأن عناصر المبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، ساد تأييد عام بين أعضاء اللجنة لإتباع نهج يجري في إطاره النظر في عناصر المبادئ التوجيهية بصورة متتالية بحسب ما جاءت في الجدول 1 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5، باستثناء الأنشطة التمكينية والتعزيز المؤسسي، التي ستناقش في إطار البندين 6 (أ) و(2) و(3) من جدول الأعمال، على التوالي.

#### المبادئ الجامعة والنطاقات الزمنية

32 قدم ممثل الأمانة الفقرات 16 إلى 25 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5. ولفت نظر الأعضاء إلى الجوانب ذات الصلة بالمبادئ التوجيهية التي يمكن للجنة أن تتخذ بشأنها، إن أرادت، مقررات قبل التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية للتكاليف ذاتها. وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي: الشروط المسبقة القانونية للحصول على التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف، وأنسب الأنماط لإستراتيجية وطنية لتوفير المساعدات للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، وإمكانية تطبيق السياسات والمبادئ التوجيهية المالية التي يتبعها الصندوق المتعدد الأطراف لإزالة المواد المستنفدة للأوزون، ومواصلة استخدام المؤسسات والقدرات في بلدان المادة 5، التي جرى تطويرها بمساعدات من الصندوق المتعدد الأطراف؛ والاستخدام المستمر للتعريف الخاصة بالبلدان المنخفضة حجم الاستهلاك، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويبين المقرر 37/53، الوارد في المرفق الثاني بالوثيقة، الطريقة التي تمت بها معالجة هذه الجوانب فيما يتعلق بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

33 وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، جرى إبراز عدد من القضايا وخاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية تطبيق المبادئ التوجيهية الحالية لخفض المواد المستنفدة للأوزون بموجب بروتوكول مونتريال. واعترف عدد من الأعضاء بأن تعديل كيغالي يحقق توازنا دقيقا، وأنه كان من الضروري أن تتجسد النتائج التي تحققت في كيغالي بصورة أمينة في المبادئ التوجيهية لتخفيض المواد الهيدروفلوروكربونية تدريجيا. وأكد عضوان أهمية المرونة التي أتاحتها تعديل كيغالي للأطراف في اختيارهم للتكنولوجيا خلال التنفيذ. وأشار عضوان إلى مردودية التكاليف بوصفها اعتبارا هاما، وقال آخر إن كفاءة استخدام الطاقة تحظى بأهمية عالية. كما أشار عضو آخر إلى الاتفاق على نقطة البدء للتخفيضات الإجمالية المستدامة في استهلاك وإنتاج الهيدروفلوروكربون باعتبار ذلك مبدأ جامعا للمبادئ التوجيهية. وحذر عضو آخر من المقترح المتعلق بإدخال الإبلاغ عن الانبعاثات، قائلا إن الانبعاثات تقع ضمن مسؤولية اتفاقية للأمم المتحدة لتغير المناخ، في حين يتناول بروتوكول مونتريال مفاهيم الاستهلاك والإنتاج، والمنافع المناخية من التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية التي يمكن أن تستخلص من التخفيضات فيها.

34 وأشار أحد الأعضاء الى أنه من حيث العملية، لم يتبق سوى عامين للجنة لكي تضع المبادئ التوجيهية، يجري بعد ذلك تقديمها لاجتماع الأطراف لكي تقدم الأطراف مدخلاتها بشأنها. وسوف يتطلب الأمر مزيدا من الوقت بعد ذلك لانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية على أساس المدخلات المقدمة من الأطراف، مما يقتضى تمديد النطاق الزمني الى ما يتجاوز العامين المشار إليهما في المقرر 2/XXVIII.

35 وقال الكثير من الأعضاء الذين تناولوا الكلمة إنهم يرون أن الأمر يقتضى المزيد من الوقت والمناقشات المنظمة قبل إمكانية التوصل الى قرارات نهائية بشأن الجوانب الإضافية التي أثارها الأمانة، والتي أهمها تحديد أنسب الاستراتيجيات الوطنية، وإمكانية تطبيق السياسات والمبادئ التوجيهية ومواصلة استخدام القدرات والمؤسسات في بلدان المادة 5 التي وضعت باستخدام التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف. وأشار عدد قليل من الأعضاء الى أنه يمكن استخدام المبادئ التوجيهية الحالية والمؤسسات والنظام الأساسي كنقطة بداية، ويمكن أن تصبح التغييرات اللازمة أكثر وضوحا مع تقدم المناقشات بل وحتى عندما يبدأ التنفيذ. وأشار أحد الأعضاء الى أنه بدلا من أن تستخدم اللجنة نهج الخطط الشاملة على النحو المبين في تاريخها الأخير، يمكن أن تنظر مبدئيا في تطبيق نهج كل مشروع على حده لإدراك المزيد من المعلومات وتوفير الاستشارة للمناقشات بشأن المبادئ التوجيهية.

36 ونظر الأعضاء بعد ذلك في ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن عناصر لمشروع مقرر مقترح يعتمد على مناقشاتهم السابقة. وخلال المناقشات لهذه الورقة، قال أحد الأعضاء، الذي كان يتحدث نيابة عن أعضاء من بلدان المادة 5، إن من السابق لأوانه النظر في توصيات في شكل مقرر بالنظر الى أن بعض الجوانب مازالت تحتاج الى مزيد من النقاش. وكان النص قد اقترح بصورة أساسية من الرئيس، وقال إنه يتعين على الأعضاء مناقشة هذا الأمر مع حكوماتهم. وتساءل عضوان عما إذا كان هناك وسيلة مقترحة أخرى للمضي قدما، وأضاف أحدهما قوله إذا كان الأعضاء يعترضون مناقشة مشروع المقرر المقترح مع حكوماتهم، فإن من المهم أولا ضمان أن يجسد مشروع المقرر بصورة دقيقة مناقشات اللجنة بشأن هذه المسألة.

37 وأشار أحد الأعضاء، يؤيده عضو آخر، الى أن اللجنة لم تناقش بصورة دقيقة كيفية تنظيم التقدم بشأن المهمة ولم توافق على استخدام أوراق غرفة الاجتماعات لمختلف عناصر المهمة. واقترح بدلا من ذلك تطبيق النهج المستخدم في خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حيث لا يوجد سوى مقرر واحد يتضمن جميع المبادئ التوجيهية لتمويل أنشطة الإزالة. وعلى ذلك يمكن للجنة أن تبدأ في تشكيل مقرر واحد يتضمن في نهاية المطاف جميع المبادئ التوجيهية لعملية التخفيض التدريجي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ولذا اقترح كوسيلة للمضي قدما وضع مقرر إجرائي يبين الأماكن التي تحقق فيها تقدم، ويطلب من الأمانة إجراء عمل إضافي بشأن الموضوعات النوعية حسب مقتضى الحال. ويمكن بعد ذلك وضع مرفق لهذا المقرر، مثلما حدث بالنسبة للمبادئ التوجيهية للمرحلة الثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. فسوف يتيح هذا النهج توثيق ما تحقق من تقدم، ويجري البت في مختلف عناصر المهمة بطريقة شمولية.

38 وحذر أحد الأعضاء، يؤيده عضو آخر، من أن إدراج كل شيء في مقرر واحد قد يشكل مشكلة، واقترح رغم ذلك اتخاذ مقرر فوري بشأن النطاق الزمني لوضع المبادئ التوجيهية، لتجنب الخلط بين الأطراف التي تتوقع أن تضع اللجنة المبادئ التوجيهية النهائية في الاجتماع التاسع والعشرين للأطراف. وأشار العضو الآخر أيضا الى أنه يتعين أن تحقق اللجنة تقدما في بعض المسائل، ولذا ينبغي أن تولي اهتماما دقيقا الى ما إذا كانت تريد حقيقة وضع العناصر في مقرر واحد.

39 ولأغراض التوضيح، قدم كبير الموظفين معلومات أساسية عن الطريقة التي وضع بها جدول الأعمال والاجتماع. وقد أولت الأمانة اهتماما كبيرا لعقد اجتماع خاص لمناقشة القضايا المتعلقة بتعديل كيغالي والمساهمات الإضافية من بعض البلدان المانحة، ووضعت جدول أعمال كامل على هذا الأساس. كما طلب من الأمانة إعداد عدد من الوثائق بمعلومات أولية فقط بشأن جوانب تعديل كيغالي. ولذا فإن التوصية في معظم الوثائق كانت الإحاطة فقط بالوثيقة المعنية. وفي حين أن المناقشات في إطار البند من جدول الأعمال كانت بالغة الثراء، مع بعض التوافق في الآراء فيما يتعلق بالتوجهات بشأن التكاليف، فقد ظهرت أيضا عناصر واعتبارات جديدة بجانب الأنشطة التي ستتولى الأمانة وضعها، وكان من الصعب للغاية على الرئيس وضع مشروع توصيات من المنصة، حتى بمعاونة

الأمانة. وسيجري إدراج العناصر التي من المفهوم التوصل الى فهم عام بشأنها في مشروع التقرير، إلا أنه روي لتجنب إجراء مناقشات مطولة لدى اعتماد التقرير، إعداد ورقة غرفة اجتماعات للمبادئ الجامعة، بالنظر الى أنها تقع خارج المبادئ التوجيهية للتكاليف، فضلا عن العناصر بالغة التعقيد مثل كفاءة استخدام الطاقة وانبعاثات الهيدروفلوروكربون-23. والواقع أنه تمشيا مع ما اقترحه بعض الأعضاء، سوف يتضمن التقرير النهائي مقررا بالغ الطول عن جوانب المبادئ التوجيهية للتكاليف بما في ذلك تلك العناصر التي يتوافر عنها نص متفق عليه.

40 وعقب المناقشات، أشار الرئيس الى التوصل الى توافق في الآراء بشأن المسألة. ولذا وافقت اللجنة على مواصلة المناقشات بشأن المسألة خلال الاجتماع القادم.

#### المرونة في التنفيذ التي تمكن الأطراف من اختيار استراتيجياتها وأولوياتها في القطاعات والتكنولوجيات

41 عرض الرئيس الفقرات من 26 إلى 29 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5. وذكر بأنه وفقا للفقرة 14 من المقرر 2/XXVIII، شمل النموذج المقترح لمشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف الوارد في المرفق الأول بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 نص الفقرة 13 من ذلك المقرر بشأن مرونة أطراف المادة 5 في إعطاء الأولوية للمواد الهيدروفلوروكربونية وتحديد القطاعات واختيار التكنولوجيات والبدائل، ووضع وتنفيذ استراتيجياتها من أجل الوفاء بالالتزامات المتفق عليها بشأن الهيدروفلوروكربون، استنادا إلى احتياجاتها الخاصة وظروفها الوطنية، وذلك باتباع نهج محدد لكل قطر.

#### التاريخ النهائي للقدرة المؤهلة

42 عرض الرئيس الفقرة 30 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5. ووجه انتباه اللجنة التنفيذية إلى أن الفقرة 17 من المقرر 2/XXVIII، التي تنص على أن التاريخ النهائي للقدرة المؤهلة هو 1 يناير/ كانون الثاني 2020 لهؤلاء الأطراف الذين لديهم سنوات خط الأساس من 2020 إلى 2022، و 1 يناير/ كانون الثاني 2024 للأطراف الذين لديهم سنوات خط الأساس من 2024 إلى 2026، مدرجة في النموذج المقترح لمشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف الوارد في المرفق الأول بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5.

#### التحويل الثاني والثالث

43 أشار الرئيس - في عرضه للفقرة 31 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 - إلى الفقرة 18 من المقرر 2/XXVIII، التي تطالب اللجنة التنفيذية بأن تدرج في المبادئ التوجيهية للتمويل نوا خاصة بشأن المبادئ المتعلقة بالتحويلين الثاني والثالث. وذكر أنه تم إدراج هذا النص في النموذج المقترح لمشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف الوارد في المرفق الأول بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 أيضا.

#### التخفيضات الإجمالية المستدامة في استهلاك الهيدروفلوروكربون وإنتاجه

44 عرض ممثل الأمانة الفقرات من 32 إلى 39 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom./78/5.

45 وكان هناك اتفاق عام على المبدأ المطبق في المقرر 2/XXVIII، حيث يُحدّد حجم الاستهلاك المتبقي المؤهل للتمويل على أساس نقطة بداية الاستهلاك الإجمالي الوطني. وقالت أحد الأعضاء إن بلدان المادة 5 تفضل إدراج ذلك المبدأ بسبب أن منهج القطاع أو القطاع الفرعي المحدد يحد من فرص التمويل، نتيجة للافتقار إلى المرونة. وكانت تلك هي الحالة حيث لم تتاح التكنولوجيات الجديدة. وأكدت على أن هذا المثال يتمشى مع نص المقرر 2/XXVIII، حيث الاستهلاك المؤهل للتمويل حدد دون تمييز على أساس المادة أو القطاع. وقال عضو آخر إن في سياق التخفيض التدريجي أكثر مما في الإزالة، يؤدي الحد من الاستهلاك وخفض الإنتاج في قطاعات أو مواد معينة إلى فرض قيد على قدرة البلد للاستفادة من بدائل المواد الهيدروفلوروكربونية ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، مع تأثير كبير على قرارات التحول والسوق، وبالتحديد على الاقتصاد القطاعي والوطني. وقال عضو آخر إن التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون كان معقدا أكثر من إزالة المواد المستنفدة للأوزون، نظرا للنسبة الكبيرة من المخلوطات من المواد الصافية، مما يتطلب منهجا أكثر مرونة. وأقر عضو آخر أن من الواضح من

المقرر 2/XXVIII أن تكون التخفيضات قائمة على أساس الاستهلاك الإجمالي الوطني، بدلاً من مقادير القطاع أو المواد المحددة، بحيث لا توجد حاجة لإدراج ذلك كمبدأ محدد في المبادئ التوجيهية. وشدد عضو على أن العنصرين الرئيسيين للمناقشة كانا المرونة والاستدامة.

46 وكان هناك تسليم عام بالتعقيد المتضمن في تحديد صيغة يمكن بها حساب نقطة البداية. وقال أحد الأعضاء إنه في الماضي كانت نقطة البداية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون هو خط أساس الاستهلاك أو سنة قريبة من خط الأساس. وفي الحالة الراهنة، فإن خط الأساس الذي يتألف من متوسط استهلاك الهيدروفلوروكربون للفترة من 2020 إلى 2022، زاندا 65 في المائة من خط أساس استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون، يعتبر مرتفع جداً كنقطة بداية مؤهلة للتمويل. ومع ذلك، يمكن اعتبار نقطة البداية القائمة فقط على استهلاك الهيدروفلوروكربون منخفضة جداً، لأن مشروعات الإزالة قد لا تتناول جميع الزيادة المتوقعة. ولهذا من المطلوب مزيد من المناقشة بشأن نهج لتحديد نقطة البداية.

47 وقال عضو إن في الماضي كان التمويل يتاح لإزالة استهلاك المواد الخاضعة للرقابة بينما يجري إنشاء المؤسسات الجديدة، مما يزيد الاستهلاك. وقد وضع مبدأ خفض الإجمالي المستدام لضمان أن يساعد الصندوق المتعدد الأطراف بلدان المادة 5 على تلبية التزاماتها. وذكر أن إدراج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في صيغة تحديد خط الأساس يربك مسألة كيفية تحديد نقطة البداية، ويختلف عما تم في السابق. وتمت ملاحظة أن نقطة البداية لبلد ينبغي أن تحدد في وقت أول مشروع خفض ممول. وقال عضو آخر إنه تاريخياً تم تطبيق تمييز واضح بين الاستهلاك في القطاعات الاستثمارية وغير الاستثمارية لحساب مستويات التمويل، وأن هذا التمييز قد يكون مفيداً إذا اعتبر التمييز حسب القطاع الفرعي مقيداً جداً.

48 وكانت هناك بعض المناقشات عما إذا ينبغي تحديد نقطة البداية حسب مكافئ ثاني أكسيد الكربون أو الأطنان المترية أو كلاهما، وتم الاتفاق على النظر في المسألة على نحو أكثر.

49 وفي المناقشات اللاحقة، دار بعض النقاش بشأن ما إذا كانت تدرج في نموذج مشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف الفقرة 19 من المقرر 2/XXVIII، التي تطلب إلى اللجنة التنفيذية إدراج مبدأ تحديد حجم الاستهلاك المتبقي بالأطنان المؤهل للتمويل على أساس نقطة بداية الاستهلاك الإجمالي الوطني مطروحاً منه الكمية الممولة من المشروعات المعتمدة سابقاً في نماذج الاتفاق المتعدد السنوات المقبلة فيما يخص خطط التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. وقال أحد الأعضاء إن صيغة تعديل كيغالي تجعل من الواضح أن هذا المبدأ ينبغي أن يدرج ضمن المبادئ التي وافقت عليها الأطراف بالفعل. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن ترجى مواصلة النظر في المسألة إلى اجتماع قادم.

### الأنشطة التمكينية

50 عرض الرئيس الفقرة 40 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom./78/5 وأشار إلى تناول المسألة تحت البند 6(أ)(2) من جدول الأعمال، الأنشطة التمكينية.

### التكاليف الإضافية المؤهلة

#### قطاع التصنيع الاستهلاكي

51 قدم ممثلو الأمانة الفقرات 41 إلى 87 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 بخصوص التكاليف الإضافية المؤهلة في قطاع التصنيع الاستهلاكي. وتم تقديم التكاليف الرأسمالية الإضافية على نحو منفصل عن تكاليف التشغيل الإضافية.

52 وأثير عدد من المسائل خلال المناقشة حول التكاليف الرأسمالية الإضافية، بما في ذلك: أن الفئات الست للتكاليف الإضافية المعروضة في المقرر 2/XXVIII ستكون بالضرورة تكاليف إضافية مؤهلة؛ وأن هناك حاجة

إلى المزيد من المعلومات من أجل التمكن من تحديد أرقام لمستوى التكاليف الرأسمالية الإضافية، خلال مدة تكاليف التشغيل الإضافية، ولعنة فعالية التكاليف؛ وأن اللجنة التنفيذية ينبغي أن تنظر في الأرقام على أساس التكاليف الإضافية الفعلية والوفورات الفعلية، مع الاستناد إلى الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة مع التكاليف الإضافية في إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛ وأن التكنولوجيا والأسواق للبدائل تتطور باستمرار وقد تؤدي إلى ظروف جديدة يمكن أن تقترح الحاجة بالنظر في حسابات التكلفة الإضافية التي تمت قبل وقت طويل من مقترح المشروعات؛ وأنه قد يكون من الحكمة إنشاء طريقة لحساب مستوى التكاليف الرأسمالية الإضافية، ومدة تكاليف التشغيل الإضافية وعبء فعالية التكاليف، بدلا من تحديد المستويات لها عند هذه النقطة.

53 وأشير أيضا إلى أن المعلومات الإضافية المطلوبة للتمكن من الوصول إلى قرار بشأن التكاليف الإضافية المؤهلة يمكن أن تأتي من مصادر مختلفة. والأمانة هي أحد هذه المصادر، ويمكن الطلب منها أن تقدم جدولاً يبين الدروس المستفادة من التحول من تكنولوجيا الهيدروكلوروفلوروكربون إلى بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحتراق العالمي (بما في ذلك التكاليف الرأسمالية الإضافية، وتكاليف التشغيل الإضافية، وفعالية تكاليف التحويلات، والحالات التي كانت التكنولوجيا ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي متوافرة فيها ولكن لم يتم اختيارها، من أجل تحديد الحواجز التي تعترض اعتماد التكنولوجيا ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي). وهناك طريقة أخرى للحصول على البيانات الضرورية تتمثل في أن تقدم البلدان المشروعات الاستثمارية من خلال الوكالات الثنائية والمنفذة للنظر فيها على نحو إفرادي، على أساس الفهم بأن المشروعات الموافق عليها ينبغي أن تقدم تقارير تفصيلية عن التكاليف الرأسمالية الإضافية وتكاليف التشغيل الإضافية المتكبدة خلال التحول إلى التكنولوجيا المختارة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي. ويمكن أن تشمل شروط مثل هذه المشروعات ما يلي: تصديق البلد على تعديل كيغالي؛ وتحويل مرافق التصنيع المؤهلة فحسب؛ وخصم أي كميات للمواد الهيدروكلوروكربونية المزالة من نقطة بداية التخفيضات الإجمالية في البلد.

54 وخلال المناقشة حول تكاليف التشغيل الإضافية، أشير إلى أن الغرض الأصلي من تكاليف التشغيل الإضافية هو تقديم حوافز للاعتماد المبكر للبدائل، ومنع المؤسسات التي أجرت الإزالة المبكرة من أن تصبح في موقف سيء من المنافسة. وقال أحد الأعضاء إن النهج المتبع إزاء تكاليف التشغيل الإضافية في سياق إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون كان ملائماً، وأنه لا توجد حجة مقنعة لاستخدام نهج مختلف إزاء تكاليف التشغيل الإضافية في سياق التخفيض التدريجي للهيدروكلوروفلوروكربون. وطلب توضيح بخصوص إمكانية اعتبار مكاسب فعالية استخدام الطاقة كجزء من حساب تكاليف التشغيل الإضافية. ورد ممثل الأمانة بأن فعالية استخدام الطاقة لم يتم النظر فيها على نحو مباشر في الحسابات السابقة لتكاليف التشغيل الإضافية، وكانت مسألة ينبغي أن تخضع لمزيد من المناقشة من جانب اللجنة التنفيذية. وردا على سؤال عن كيف يمكن للنهوض بالتكنولوجيات من نوع آخر أن يؤثر في تكاليف التشغيل الإضافية، شرح ممثل الأمانة أن ذلك سيعتمد على المشروع المقترح؛ وأن بعض مقترحات المشروعات قد تكون لها تكاليف تشغيل إضافية أعلى، والبعض الآخر تكاليف تشغيل إضافية أقل. وبالتالي، يمكن أن تقوم اللجنة التنفيذية بتقييم أثر التكنولوجيات من نوع آخر عندما تنظر في فعالية التكاليف لكل مقترح.

55 وخلال مناقشة لاحقة بشأن العناصر التي يتعين إجراء مزيد من النظر فيها، واصل أعضاء اللجنة التنفيذية تناول شروط تقديم المشروعات الاستثمارية في قطاع التصنيع التي ستستخدم لاكتساب الخبرة بشأن التكاليف الرأسمالية الإضافية وتكاليف التشغيل الإضافية المرتبطة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروكلوروكربونية في بلدان المادة 5. وناقشوا ما إذا كان من الضروري أن يكون البلد قد صدق بالفعل على تعديل كيغالي، أم أنه يكفي الإعلان الواضح عن النية المؤكدة للتصديق، مشفوعاً بتحديد موعد نهائي لذلك التصديق. واقترح أحد الأعضاء أن النهج يُعتمد بالنسبة للتخفيض التدريجي للهيدروكلوروفلوروكربون النهج الذي اتخذ في هذا الصدد في بداية العملية المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وناقش الأعضاء أيضاً الموعد النهائي لتقديم المشروعات الاستثمارية؛ وإدراج أنواع معينة من التكنولوجيا (مثل التكنولوجيا من نوع آخر والتصنيع في الموقع)؛ والحاجة إلى تجنب الحد من نطاق عملية جمع المعلومات؛ وما إذا كانت المشروعات التي تتجنب المواد الهيدروكلوروكربونية يمكن أن توفر معلومات ذات صلة. وفي مناقشة تتعلق بمضمون التقارير الواردة من تلك المشروعات الاستثمارية المحتملة، شدد أحد الأعضاء على ضرورة إدراج معلومات عن تكاليف كفاءة استخدام الطاقة والوفورات فيها. وفيما يتعلق بالجدول الزمني

لمقترحات المشروعات، أوضح أحد الأعضاء أنه من أجل الوفاء بالموعد النهائي لتقديم الطلبات، سيكون من الضروري أن يُطلب من الوكالات الثنائية والمنفذة تقديم المذكرات المفاهيمية أو المقترحات في أسرع وقت ممكن.

### أنشطة المساعدة التقنية

البحث والتطوير، عند الحاجة إليه من أجل تكييف وتحسين بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحتراق العالمي

تكاليف براءات الاختراع والتصاميم، والتكاليف الإضافية لعائدات حقوق الملكية، متى كان ذلك ضرورياً وفعالاً من حيث التكلفة

تكاليف الأخذ المأمون بالبدايل القابلة للاشتعال والبدايل ذات الخصائص السمية

56 عرض الرئيس الفقرات 65 إلى 87 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5.

57 وأشار البعض إلى أن اللجنة التنفيذية سبق أن وافقت على أنشطة المساعدة التقنية في عدد من المناسبات: من خلال برنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكأنشطة قائمة بذاتها، وفي إطار التعزيز المؤسسي، وكجزء من اتفاقات متعددة السنوات. وقيل لذلك إنه قد يكون من المفيد لو أن الأمانة تمكنت من تحليل الأنواع المختلفة للأنشطة التي سبق تمويلها، فضلاً عن أنواع الحمولات المقترنة بتلك الأنشطة، لكي تكون لدى اللجنة التنفيذية فكرة أفضل عن فعالية المساعدة التقنية. وأشار كذلك إلى أن استخدام غازات التبريد الجديدة يعني تعريض الفنيين لأخطار جديدة، ومن ثم فإن كل مشروع يتعين أن يخصص اعتمادات لمعدات السلامة من أجل معالجة القابلية للاشتعال والخصائص السمية لغازات التبريد الجديدة. ويقتضي الأمر نهجاً جديداً لمعالجة مسائل السلامة للمواد الهيدروفلوروكربونية، يختلف عن الطريقة التي كان يتم التعامل بها مع المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الماضي.

### قطاع الإنتاج

58 عرض ممثل الأمانة الفقرات 88 إلى 95 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5. وقال إن التكاليف الإضافية المؤهلة لتمويل التخفيض التدريجي لإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية قد اتفق عليها في الفقرة 15(ب) من المقرر 2/XXVIII. وبالرغم من أن الفئات تشمل تحويل مرافق الإنتاج القائمة إلى إنتاج بدائل فضلاً عن تكلفة مرافق الإنتاج الجديدة، فقد وافقت اللجنة التنفيذية دائماً حتى الآن على التمويل لقطاع الإنتاج على أساس إغلاق المصانع، لاعتباره أكثر الخيارات فعالية من حيث التكلفة وأكثرها كفاءة.

59 وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة التنفيذية، في الماضي، كانت تتعامل مع بدائل مفلورة وقال إن الوقت قد حان للنظر في تكنولوجيات أخرى بديلة، على النحو الوارد في الفقرة 15(ب) '5' من المقرر 2/XXVIII، وفي كفاءة جميع البدائل من حيث استخدام الطاقة. وقال أعضاء آخرون إن من المهم أيضاً النظر في مسألة الهيدروفلوروكربون-23 بوصفه ناتجاً فرعياً ينبعث من عملية إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22، وأشار عدة أعضاء إلى أن أكثر الطرق كفاءة في التصدي لانبعثات الهيدروفلوروكربون-23 هي توفير التمويل الكافي للبلدان العاملة بمقتضى المادة 5 الذي يسمح لها بوقف إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 فيها. وأضيف أنه يجدر التذكير بأن أي حل آخر للتصدي للهيدروفلوروكربون-23 سيظل يحتاج إلى تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف، وإلا فإن بلدان المادة 5 ستجد من الصعب الوفاء بالتزاماتها بموجب تعديل كيغالي. وفيما يتعلق بإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 للاستخدام كمادة أولية، يتطلب الأمر آليات للتحكم في انبعثات الهيدروفلوروكربون-23. غير أن تلك المسائل تتعلق تحديداً بنوع معين وعدد معين من المصانع فقط؛ وأفضل حل للقضاء على انبعثات الهيدروفلوروكربون-23 يتمثل في إزالة إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22.

60 واقتُرح أن يستخدم قطاع الإنتاج كنقطة بدايته العناصر التي وافقت عليها الأطراف في الفقرة 15 (ب) من المقرر 2/XXVIII. ويمكن بعد ذلك زيادة تطوير تلك العناصر من جانب الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج. وأشار أحد الأعضاء إلى أن إنتاج بدائل للمواد الهيدروفلوروكربونية قد يكون من التكاليف المؤهلة. ولاحظ أعضاء آخرون أنه قد اعتبر تكلفة مؤهلة في المقرر 2/XXVIII، ولكنهم شددوا على أن ولاية اللجنة التنفيذية تتمثل في معالجة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية عن طريق أكثر الخيارات فعالية من حيث التكلفة. واقتُرح أن يُطلب إلى الأمانة أيضاً أن تقوم بتجميع المعلومات المتاحة عن التكاليف والتعويض في الحالات المشابهة في قطاع الإنتاج.

61 وقال عضو آخر، فيما يتعلق بصوابط المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23، إنه قد يكون من الممكن استكشاف مسألة إغلاق مصانع إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 المزدوجة وغير المؤهلة حالياً للتمويل. فقد يكون ذلك أكثر الحلول فعالية من حيث التكلفة لإزالة انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23. غير أنه لاتخاذ ذلك القرار من المهم أن يوجد تقرير للأمانة عن التكاليف المقدرة لإغلاق المصانع المزدوجة المتبقية. واقتُرح أن تستخدم الأمانة كنقطة بداية لهذا الحساب مستوى الفعالية من حيث التكلفة المحدد للمرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين، بزيادة أو نقصان نسبته 20 في المائة.

62 ورأى عدة أعضاء أنه لا ضرورة لإعادة تشكيل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في الوقت الحاضر، على الرغم من أنه يمكن إعادة النظر في هذا القرار عندما تتناول اللجنة التنفيذية البند 6 (ج) من جدول الأعمال، الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23.

#### قطاع خدمة التبريد

63 قدم ممثل الأمانة الفقرات 96 إلى 104 والمرفق الرابع من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 التي تتناول التكاليف الإضافية المؤهلة في قطاع خدمة التبريد. وأشار إلى أن إزالة استخدام المواد المستنفدة للأوزون في قطاع التبريد كانت من أولويات اللجنة التنفيذية، وأن جميع فئات التكاليف المؤهلة الواردة في الفقرة 15 (ج) من المقرر 2/XXVIII قد تم تمويلها في السابق كجزء من قطاع خدمة التبريد. وقد يكون للكثير من الأنشطة التي يجري تنفيذها لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في قطاع التبريد تأثير على التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، إلا أنه نظراً إلى أن الكثير من البدائل المنخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي قد صنفت على أن لها قدراً من القابلية على الاشتعال أو الخصائص السمية، سوف تحتاج بلدان المادة 5 إلى أن تنظر في استراتيجية تركز على التطبيق الآمن لهذه البدائل.

64 وأشار إلى أن قطاع الخدمة كان من بين القطاعات الأكثر أهمية التي تناولتها اللجنة التنفيذية، وهو قطاع يحظى بأهمية خاصة لبلدان المادة 5 حيث قد يكون القطاع الرئيسي الذي يتأثر بالتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون، ومصدر تمويلها الرئيسي للوفاء بالتزاماتها بالامثال. ويتعين أن تتناول المبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون نفس الأهداف مع بعض الاستثناءات، مثل تلك التي تناولها المبادئ التوجيهية للهيدروكلوروفلوروكربون، وترتكز عليها في معالجة بعض المسائل مثل القابلية للاشتعال والخصائص السمية وتكاليف البدائل. ونظراً لأن الأمر يحتاج إلى نهج متكامل، فإن من المفيد أن تجري الأمانة استعراضاً متعمقاً للموضوع، وإن كان أحد الأعضاء قال إن من الضروري أن يشمل أي عمل يطلب من الأمانة مسائل إضافية مثل عناصر التسخين، ومضخات الحرارة، وأجهزة تكييف الهواء المتنقلة، وسلاسل الإمداد، وكفاءة استخدام الطاقة والتكاليف ذات الصلة.

65 وأشار أحد الأعضاء إلى أنه يتعين إيجاد نهج آخر لتلك التكاليف للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك حيث جرى الاعتراف بذلك في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII. ويتعين إجراء تحليل أكثر تعمقاً للتكاليف الإضافية في قطاع خدمة التبريد، بما يتسق مع ملتصين حسب الظروف الوطنية. وينبغي أن تشمل القدرات القائمة التي تم بناؤها بالفعل في إزالة المواد المستنفدة للأوزون، خاصة البلدان ذات الحجم الكبير من المواد المستنفدة للأوزون، فضلاً عن البنية التحتية القائمة في البلدان التي هي أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية والتي لجيها بنية

تحتية للخدمة. كما يتعين توفير المزيد من المعلومات عن الاسترجاع وإعادة تدوير والإصلاح بشأن المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والاستثمارات التي وضفت بشأن هذه الأنشطة.

66 وكانت معظم البلدان على وشك الاضطلاع بالمرحلة الثالثة من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ويظل قطاع الخدمة فقط في معظم هذه البلدان في حاجة الى معالجة. ويتعين توفير تمويل كاف للاستفادة من البدائل المنخفضة أو المعدومة القدرة على إحداث الاحترار العالمي، ويتسم بعضها بالقابلية للاشتعال والخصائص السمية، وباهظ التكلفة أو يتطلب نظاما مرتفعا لاستخدامها. كما أن هناك قدرة محدودة لدى بلدان المادة 5 على استخدام غازات التبريد الطبيعية، والمعايير المتفق عليها لاستخدامها في تلك البلدان. وفي حين يمكن استخدام نهج مماثل للنهج الذي استخدم في المرحلة الثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، فإن التخفيض التدريجي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية يختلف عن إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛ فالبدائل أكثر تعقيدا وأكثر تكلفة وتحتاج الى تحليل إضافي. كما أن هناك حاجة الى زيادة الموارد المحتملة، وتتجسد في الاحتياجات الفعلية لبلدان المادة 5.

67 وينبغي أن يطلب من الأمانة الاضطلاع بتحليل تكميلي للممارسات السابقة لكي يمكن وضع نهج شمولي يعالج جميع العناصر الضرورية لقطاع الخدمة. ويتطلب ذلك إدراكا جيدا لما تم تنفيذه في السابق وما يتعين تطبيقه لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في المستقبل. كما يتطلب إدراكا للأنشطة التي يخطط لها القطاع الخاص في بلدان المادة 5 حيث أنه يتحول الى النظم الأكثر كفاءة وتعقيدا. وينبغي عدم النظر الى أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف في معزل، وينبغي أن يطلب من الأمانة دراسة التآزر بين الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص وتلك التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف.

68 وأشار أحد الأعضاء الى إن الأمانة قدمت خلال الاجتماع السابع والسبعين مقترحين مفيدتين يمكن تعميمهما مرة أخرى على اللجنة التنفيذية. ويتمثل الأول في أن يطلب من الأمانة إعداد وثيقة عن جميع جوانب قطاع خدمة التبريد تأخذ في الاعتبار وثائق السياسات السابقة ودراسات الحالة واستعراضات الرصد والتقييم، والعمل الذي تضطلع به الوكالات الثنائية والمنفذة في وضع وتنفيذ برامج التدريب والمساعدة التقنية. ويتمثل المقترح الثاني في أن يطلب من الأمانة إعداد ورقة، بالتعاون مع الوكالات الثنائية والمنفذة تغطي الجوانب الرئيسية التي يتعين إدراجها لدى وضع مجموعة من نماذج التدريب لموظفي الجمارك وفنيي خدمة التبريد وتكييف الهواء يمكن أن تستخدم كأساس لبرامج التدريب التي تقدم في إطار الصندوق المتعدد الأطراف.

#### التكاليف الأخرى

69 قدم الرئيس الفقرة 105 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 بشأن التكاليف الإضافية المؤهلة، وقال إن نص الفقرة 25 من المقرر 2/XXVIII قد أدرج في النموذج المقترح لمشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف الوارد في المرفق الأول من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5.

70 ولم تجر اللجنة التنفيذية أي مناقشات بشأن هذه المسألة.

#### التعزيز المؤسسي

71 عرض الرئيس الفقرة 106 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 ولاحظ أن المسألة ستناقش تحت البند 6(أ)(3) من جدول الأعمال، التعزيز المؤسسي.

#### كفاءة استخدام الطاقة

72 عرض ممثل الأمانة الفقرات من 107 إلى 115 والمرفق الخامس من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة.

73 وقد نص على ولاية اللجنة المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في الفقرتين 16 و 22 من المقرر 2/XXVIII. وخلال المناقشة، أكد العديد من الأعضاء على أهمية البقاء في إطار هذه الولاية. وتساءل بعض الأعضاء عما إذا كان التوجيه الذي دعا إليه المقرر يهدف لتطويره من أجل التمويل المباشر لتحسين كفاءة الطاقة أو لكي يؤخذ في الاعتبار من قبل البلدان والوكالات عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. وذكر عضو أيضا أن جوانب كفاءة الطاقة تحتاج إلى النظر فيها في علاقتها بكل من الإنتاج والاستهلاك. وبشكل عام، كان هناك أمل مشترك للاستفادة من الفرص للحفاظ على كفاءة الطاقة أو تعزيزها عند تنفيذ التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون، على أن يكون من المفهوم أن التركيز ينبغي أن يظل على التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون، نظرا لأن الالتزامات القانونية للأطراف تتعلق بذلك وليس بكفاءة الطاقة.

74 وأكد عدد من الأعضاء على الخبرة المحدودة للجنة في تناول مسائل كفاءة الطاقة، بالرغم من توضيح أنه في بعض المراحل تمت مناقشتها في ما يتعلق بمبادلات الحرارة. وأكد أحد الأعضاء على الحاجة لوضع أولوية لقطاع تكييف الهواء والفهم الدقيق للجوانب التقنية لكفاءة الطاقة قبل وضع توجيه للتكاليف، وذلك للتمكن من تحديدها عندما لا تتاح تحديثات للتكنولوجيا أو مجرد أنها خيارية. وبناء على ذلك، تم التسليم عامة بأن الهدف الأولي للصندوق المتعدد الأطراف لم يكن تمويل كفاءة الطاقة. وهناك آليات تمويل أخرى لكفاءة الطاقة، واحتمالية تمويل أو تمويل مشترك من مؤسسات أخرى، سواء وطنية أو دولية، ينبغي دراستها، بالرغم من تسليم الأعضاء بأنها تتضمن تحديات.

75 وأعرب العديد من الأعضاء عن القلق بشأن تغطية التكاليف الإضافية لكفاءة الطاقة، واقترحوا القيام بمحاولة تقدير كمية الفوائد الاقتصادية لتعادل تكاليف تحسين كفاءة طاقة المعدات، باعتبارها فترة استرداد. وذكر أيضا وجوب النظر في كفاءة الطاقة كتكاليف إضافية مؤهلة ولا تحال إلى المستهلك، نظرا لأن تكاليف الشراء العالية تحد من انتشار اعتماد تكنولوجيات جديدة. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي أخذ فترات الاسترداد في عين الاعتبار نظرا لأنها لا تعتمد على عوامل مختلفة لبلدان فردية فحسب، ومن ثم تعقد الحساب، بل هي عامل أقل في اتخاذ قرار المستهلكين في البلدان النامية.

76 وتمت ملاحظة أن التنمية الصناعية في قطاع التبريد وتكييف الهواء تأثرت تأثرا كبيرا بالقرارات المتخذة بموجب بروتوكول مونتريال، ولهذا من الأهمية إدراج اعتبارات كفاءة الطاقة في السياسات والمبادئ التوجيهية للبروتوكول.

77 وتكلم عضو عن الدور الذي تقوم به المعايير الدنيا لصيانة الطاقة في ضمان وجود سوق لمعدات تكييف الهواء والتبريد ذات كفاءة في الطاقة، مع إجراء اختبارات وعمليات تحقق لضمان أن المنتجات في الأسواق تلبى تلك المعايير. ومع ذلك، أصر عضو آخر على أن اعتماد مثل تلك المعايير يظل طوعياً، بالرغم من أن الأنشطة التمكينية أو بناء القدرات المتعلقة باعتماد مثل تلك المعايير يمكن النظر فيها في بعض الأوقات.

78 وعلى ضوء ما ورد أعلاه، اقترح أن يطلب من الأمانة القيام بعمل إضافي بشأن الجوانب المختلفة لكفاءة الطاقة في سياق التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون وذلك لمساعدة اللجنة في مداولاتها. ولاحظ عضو وجود أربعة توجيهات للاتحاد الأوروبي تعالج كفاءة الطاقة، بما في ذلك التدفئة والتبريد، وتسهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي لخفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، واقترح أن تنظر فيهم الأمانة عند الاضطلاع بالعمل الإضافي. وقال عضو آخر إنه نظراً لتعديل كيغالي، ينبغي أن يتم النظر في كفاءة الطاقة بالعلاقة الخاصة إلى كفاءة الطاقة المتوقعة للمعدات التي تستخدم غازات التبريد الجديدة فقط.

79 وأعرب العديد من الأعضاء عن الرغبة في تناول مسألة كفاءة الطاقة مرة ثانية عند مناقشة مسائل أخرى على جدول أعمال الاجتماع الحالي، مثل الأنشطة التمكينية.

بناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة

80 قدم الرئيس الفقرة 116 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5. ولاحظ أن مسألة بناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة كانت معالجة تحديدا في الفقرة 23 من المقرر 2/XXVIII، وأن الفقرة 3 كانت أيضا متعلقة بالموضوع.

81 ولم يكن لدى أعضاء اللجنة التنفيذية أي شيء لإضافته إلى المناقشات حول المسألة التي أجريت بالفعل. ولاحظ الرئيس أن المناقشات حول المسألة ستستمر عندما تنظر اللجنة في أنشطة المساعدة التقنية وقطاع خدمة التبريد.

التدمير

82 قدم الرئيس الفقرات 117 إلى 124 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5.

83 ولم تكن هناك مناقشة حول المسألة من جانب اللجنة التنفيذية.

أهلية مواد المرفق 'واو' الخاضعة لإعفاء درجات الحرارة المحيطة العالية

84 قدم الرئيس الفقرات 125 إلى 131 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5. ولاحظ أن مسألة أهلية مواد المرفق 'واو' الخاضعة لإعفاء درجات الحرارة المحيطة العالية تمت معالجتها في الفقرة 35 من المقرر 2/XXVIII، وأن ذلك النص قد تم إدراجه في الشكل المقترح الوارد في المرفق الأول بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5.

85 ولم تكن هناك مناقشة حول المسألة من جانب اللجنة التنفيذية.

مناقشة عامة بشأن مسألة مشروع معايير للتمويل

86 خلال مناقشة البند 6 (أ) (1) من جدول الأعمال، مشروع معايير للتمويل، تمت مناقشة عامة بشأن مسائل متعلقة بتعديل كيغالي ودور اللجنة التنفيذية في الإيفاء بولايتها عملا بالمقرر 2/XXVIII.

87 وقال عضو إن المناقشات الحالية ينبغي أن تساهم في صياغة استراتيجية عالمية أو سياسة للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، حيث تشكل المبادئ التوجيهية الحالية للتكاليف جزءا واحدا. وينبغي أن توضع تلك الاستراتيجية بطريقة كلية وشاملة. ومع ذلك، توجد بعض العوامل تعوق تلك العملية. فمثلا، لم تمنح اللجنة التنفيذية الولاية لجمع بيانات عن المواد الهيدروفلوروكربونية من البلدان غير العاملة بموجب المادة 5، مما لا يتماشى مع هدف التخفيض التدريجي الشامل. ومن أجل غرض الشفافية، ينبغي عرض المقررات الاستراتيجية أمام الفريق العامل المفتوح العضوية وينظر فيها على أساس خطوة بخطوة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع فئات، بناء على تعديل كيغالي، لبلدان المادة 5 في المجموعة 1 والمجموعة 2 طبقا لسنوات خط أساس استهلاكها من الهيدروفلوروكربون كان قائما على قدراتها الخاصة بها. ومع ذلك، فإن اللجنة التنفيذية عند قبولها المساهمة الطوعية الإضافية البالغة 27 مليون دولار أمريكي للبدء السريع بشأن تنفيذ تعديل كيغالي لبلدان المادة 5 التي كان لديها سنوات خط أساس استهلاكها من الهيدروفلوروكربون من 2020 إلى 2022 قد ميزت ضد بلدان المجموعة 2. وأخيرا، قال إن المداولات في الاجتماع الحالي ستكون أكثر شمولاً عن طريق التخفيف من قاعدة عضو واحد فقط من كل مجموعة يتكلم عن أي مسألة واحدة. وأعرب عضو آخر عن الاتفاق مع الآراء تلك، وطلب توضيحا من الأمانة عن ما إذا كانت العروض السابقة للتمويل المشروط قد تم قبولها أو رفضها.

88 وبشأن مسألة ولاية اللجنة التنفيذية وشمول العملية، شدد عضو على أن أولوية اللجنة التنفيذية كانت العمل في إطار ولاية نص عليها اجتماع الأطراف لتنظيم المبادئ التوجيهية للتكاليف والقيام بذلك بطريقة تفيد جميع البلدان.

وقال عضو آخر إن من الأهمية المحافظة على العمل في وضع مبادئ توجيهية للتكاليف وتقرير البحث عن المزيد من المعلومات من الأمانة عند الإعداد للاجتماع التالي، بينما القيام بمناقشة أوسع بشأن رؤية إطارية للعملية.

89 وبشأن مسألة التمييز ضد فئات معينة من البلدان، قال عضو أنه لا يوجد نص أو مقترحات في الاجتماع الحالي تتضمن أي تمييز ضد بلدان المادة 5 على أساس المجموعات. وقال عضو آخر إن العملية التي أدت إلى وضع فئات للمجموعة 1 والمجموعة 2 في كيغالي تبين مرونة الأطراف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة. وقال آخر إن عضوية المجموعة 1 أو المجموعة 2 تتعلق فقط بتوقيت التزاماتها، والتدفق المبكر لتمويل البلدان التي لديها سنوات خط أساس سابقة كانت من أجل أسباب عملية وليست تمييزية.

90 وفي ما يتعلق بمسألة التمويل الإضافي البالغ 27 مليون دولار أمريكي الذي قبلته اللجنة التنفيذية، قال عضو إن ذلك التمويل، الذي هو إضافي لعملية التجديد العادية، كان القصد منه تيسير العمل المبكر، دون اعتبار محدد لأي مجموعة من البلدان، وكان متمشياً مع الممارسة العادية للصندوق المتعدد الأطراف في توفير الدعم للبلدان لعدة سنوات قليلة قبل أن تصبح التزاماتها سارية المفعول. واقترح عضو آخر أن التبرع بمبلغ 27 مليون دولار أمريكي يمكن مناقشته أكثر لتناول أي شواغل ممكنة. وقال عضو آخر إن المقرر قد اتخذ لمساعدة بلدان المادة 5 على تلبية الاحتياجات قريبة المدى، وينبغي معالجته وفقاً للاتفاق المتجسد في المقرر 59/77. وقال أحد الأعضاء أيضاً أن تعديل كيغالي لم يميز بين المجموعة 1 من بلدان المادة 5 والمجموعة 2 من بلدان المادة 5 فيما يتعلق بالحصول على التمويل.

91 وردا على تساؤل حول تلقي أموال من خارج المساهمات العادية للصندوق المتعدد الأطراف تحتوى على مشروعية، أشار كبير الموظفين إلى أن التبرع المقترح من الاتحاد الأوروبي يحتوى على عدد من الشروط لم تقبلها اللجنة التنفيذية. ومن ناحية أخرى، فإن تمويل مبلغ 27 مليون دولار أمريكي للبدء في عمل سريع من قبل بلدان المادة 5 التي لديها سنوات خط أساس لاستهلاك الهيدروفلوروكربون من 2020 إلى 2022 قد قبلته اللجنة التنفيذية مع التقدير.

92 وفي ما يتعلق بمقترح سياسة عالمية للمواد الهيدروفلوروكربونية، قال عضو إن تعديل كيغالي قد وضع للإيفاء بذلك الدور. وقال العضو الذي أثار المسألة في الأصل إن السياسة المتصورة ينبغي أن تقوم على أساس معلومات عالمية بشأن الحالة الراهنة لاستهلاك وانبعاث الهيدروفلوروكربون في القطاعات المختلفة، وذلك لاختار التخطيط للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون. وللحصول على صورة عالمية دقيقة، من المهم جمع معلومات عن البلدان غير العاملة بالمادة 5 وكذلك عن بلدان المادة 5. واقترح عضو آخر إمكانية أن يكون فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي مصدراً للمعلومات ذات الصلة.

93 وبشأن مسألة عدد الأعضاء في مجموعة معينة يتكلم في أي مسألة محددة، أشار بعض الأعضاء إلى الأساس التاريخي لذلك للحفاظ على توازن تمثيل بلدان المادة 5 والبلدان غير العاملة بالمادة 5، وضمان الاتساق في الآراء التي يجري التعبير عنها لمجموعة معينة. ولاحظ عضو أن تشكيل أفرقة الاتصال أتاحت لجميع الأعضاء الفرصة للاعتراب عن آرائهم الفردية، بينما يجري الحفاظ على تكامل كل مجموعة في الجلسات العامة.

94 وفي ما يتعلق بمسألة تقديم تقرير إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في كل مرحلة من عملية وضع المبادئ التوجيهية للتكاليف، قال عضو إنه قد يؤدي إلى تأخير الانتهاء من إعداد مثل هذه المبادئ التوجيهية.

95 وعقب تبادل الآراء، شدد الرئيس على عدم استثناء أي طرف من عملية تنفيذ تعديل كيغالي. وتاريخياً، واجه مجتمع الأوزون عدداً من التحديات وتوصل دائماً إلى حلول من خلال الشفافية والحوار الذي يتسم بتوافق الآراء. ودعا أعضاء اللجنة التنفيذية إلى محاولة إيجاد طريقة للتغلب على الصعوبات التي يواجهونها في المناقشات الحالية.

96 وفي وقت لاحق من الاجتماع، أعاد أحد الأعضاء التأكيد على أهمية جمع البيانات عن استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية، عملاً بالبند 5 من جدول الأعمال، ولكن مع توسيع نطاقه ليشمل تجميع معلومات

إضافية من البلدان غير العاملة بموجب المادة 5، تحقيقاً للشفافية ولضمان وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ على حد سواء. وحث الأمانة على بذل الجهود المناسبة لجمع تلك البيانات.

97 وأعرب عضو آخر عن رأي مفاده أن الصندوق المتعدد الأطراف في الطريق لأن يكون نظاماً أكثر اتساقاً بالطابع التقني بدلاً من أن يكون بمثابة ميسر لآلية التمويل، حيث يُطلب إلى الأمانة تقديم وثائق تقنية، بما في ذلك من خلال الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين. ورأي مرة أخرى أن تلك المسائل هي من الأمور التي يمكن فيها الاستعانة بخبرة فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي. وأوضح كبير الموظفين أن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي له صلاحياته الخاصة ولا يضطلع إلا بالعمل الذي يطلبه اجتماع الأطراف. أما إذا طُلب إلى أمانة الصندوق تقديم معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المتاحة من تقارير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، فإنها تطلب المعلومات من مصادر أخرى، أو تستعين باستشاريين أو خبراء مستقلين للحصول على تلك المعلومات. وقال عضو آخر إن أعضاء اللجنة التنفيذية لديهم القدرة على تقييم أفضل طريقة للمضي قدماً في الحصول على معلومات إضافية سواء من خلال الأمانة، أو من خلال الاستعانة بخبرات خارجية، أو من خلال تقديم طلب إلى اجتماع الأطراف، أو عن طريق وسائل أخرى.

98 وقال أحد الأعضاء إن مسألة كفاءة استخدام الطاقة ذات أهمية عامة وينبغي النظر إليها على أنها مسألة شاملة يتعين إدراجها في النظر في أي مسائل أخرى.

99 وبعد المناقشات الشاملة بشأن المعلومات ذات الصلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالمعلومات ذات الصلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: مشروع معايير للتمويل الواردة في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 والتصويب الأول؛

فيما يتعلق بالمرونة في التنفيذ التي تمكن الأطراف من اختيار استراتيجياتها وأولوياتها الخاصة في القطاعات والتكنولوجيات

(ب) إدراج الفقرة 13 من المقرر 2/XXVIII في الفرع ذي الصلة من مشروع نموذج المبادئ التوجيهية للتكاليف المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير؛

وفيما يتعلق بالتاريخ النهائي للقدرة المؤهلة

(ج) إدراج الفقرة 17 من المقرر 2/XXVIII في الفرع ذي الصلة من مشروع نموذج المبادئ التوجيهية للتكاليف المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير؛

وفيما يتعلق بالتحويلين الثاني والثالث

(د) إدراج الفقرة 18 من المقرر 2/XXVIII في الفرع ذي الصلة من مشروع نموذج المبادئ التوجيهية للتكاليف المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير؛

وفيما يتعلق بالتخفيضات الإجمالية المستدامة في استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية

(هـ) تستمر المناقشات بشأن ما يلي:

- (1) منهجية تحديد نقطة البداية، بما في ذلك ما إذا كان سيتم التعبير عنها بمكافئات ثاني أكسيد الكربون، أو بالأطنان المترية، أو كليهما؛
- (2) إدراج الفقرة 19 من المقرر 2/XXVIII في الفرع ذي الصلة من مشروع نموذج المبادئ التوجيهية للتكاليف المتعلقة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية؛

وفيما يتعلق بالتكاليف الإضافية المؤهلة

قطاع التصنيع الاستهلاكي

- (و) وفقاً للفقرة 15 (أ) من المقرر 2/XXVIII، تُجعل الفئات التالية من التكاليف مؤهلة وتُدرج في حساب التكاليف المرتبطة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في قطاع التصنيع الاستهلاكي الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير:

- '1' التكاليف الرأسمالية الإضافية؛
- '2' تكاليف التشغيل الإضافية لفترة تحددها اللجنة التنفيذية؛
- '3' أنشطة المساعدة التقنية؛
- '4' البحث والتطوير عند الاقتضاء من أجل تكييف وتحسين بدائل المواد الهيدروفلوروكربونية ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحترار العالمي؛
- '5' تكاليف براءات الاختراع والتصاميم، والتكاليف الإضافية لعائدات حقوق الملكية، متى كان ذلك ضرورياً وفعالاً من حيث التكلفة؛
- '6' تكاليف الأخذ بالمأمون بالبدائل القابلة للاشتعال والبدائل ذات الخصائص السمية.

(ز) النظر في الموافقة على عدد محدود من المشروعات المتعلقة بالهيدروفلوروكربون في قطاع التصنيع الاستهلاكي فقط، دون المساس بمختلف أنواع التكنولوجيا، في موعد أقصاه الاجتماع الأول في عام 2019، للسماح للجنة التنفيذية من اكتساب الخبرات في التكاليف الرأسمالية الإضافية وتكاليف التشغيل الإضافية التي قد ترتبط بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5، على أساس الفهم بأن: أي بلد من بلدان المادة 5 قدم مشروعاً ينبغي أن يكون قد صدق على تعديل كيغالي أو قدم رسالة رسمية تفيد بنية الحكومة في التصديق على التعديل؛ ولن يتوافر تمويل إضافي إلى حين استلام جهة الإيداع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لصك التصديق؛ وأي كمية تخفض من الهيدروفلوروكربون نتيجة للمشروع سيتم خصمها من نقطة البداية؛

(ح) النظر في التكاليف والوفورات المتعلقة بفرص المزيد من تجنب المواد الهيدروفلوروكربونية في أنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وكيف يمكن معالجتها؛

بالنسبة للمسائل الأخرى المناقشة بالعلاقة إلى الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/5 والتصويب 1

(ط) مطالبة الأمانة بإعداد وثيقة تحتوي على عناصر المقرر 2/XXVIII التي قدمها رئيس اللجنة التنفيذية في موجزه الكتابي للمناقشة بشأن البند 6(أ) من جدول الأعمال، والمعلومات ذات الصلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5، في الاجتماع الثامن والسبعين، لكي تواصل اللجنة التنفيذية النظر فيها في اجتماعها التاسع

والسبعين، بما في ذلك موجز للمسائل المتعلقة، مثل التكاليف الإضافية المؤهلة (التصنيع الاستهلاكي، وقطاع الإنتاج، وقطاع خدمة التبريد، والتكاليف الأخرى)، وكفاءة استخدام الطاقة، وبناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة، والتخلص من المواد وأهلية مواد المرفق 'أو' الخاضعة لإعفاء درجات الحرارة المحيطة العالية.

### (المقرر 3/78)

#### (2) الأنشطة التمكينية

#### (3) التعزيز المؤسسي

100 قررت اللجنة التنفيذية أن تتناول البنود الفرعية من جدول الأعمال بشأن الأنشطة التمكينية والتعزيز المؤسسي معاً، بسبب الروابط بين المسألتين ولأن الفقرة 20 من المقرر 2/XXVIII قد شملت التعزيز المؤسسي كنشاط تمكيني.

101 وقدمت ممثلة الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/6 بشأن الأنشطة التمكينية، بعد ذلك قدم ممثل آخر للأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7 بشأن التعزيز المؤسسي.

102 واقترح أحد الأعضاء أن تتم مناقشة مسائل الأنشطة التمكينية والتعزيز المؤسسي في ثلاثة أجزاء: أولاً، ما هي الأنشطة التمكينية اللازمة؛ وثانياً، متى تكون لازمة؛ وثالثاً، كيفية تقديمها. وشمل العنصر الأول الأنشطة اللازمة فوراً لمساعدة بلدان المادة 5 على بدء عملية التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون، بما في ذلك التصديق على تعديل كيغالي، والشروع في الترتيبات المؤسسية الداعمة، وإنشاء نظام ترخيص للمواد الهيدروفلوروكربونية بموجب المادة 4 باء، وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة والهيئات الحكومية، ووضع منهجيات لجمع البيانات. والأنشطة الأخرى، بما في ذلك برامج التدريب في مجال التبريد وتكييف الهواء وتدريب الجمارك، كانت مهمة ولكنها ليست رئيسية لبدء العمل. والمرونة لازمة، حيث أنه ليس جميع البلدان ستكون لها نفس المتطلبات بنفس التسلسل. وكان ضمان الجدولة والتسلسل المناسبين للأنشطة أمراً معقداً بسبب مجموعة الشروط المفروضة على بلدان المادة 5، رغم أن أنشطة التصديق ونظام الترخيص ذات أولوية عالية الشأن. ويمكن أن تعتمد طريقة التنفيذ على الخبرة المكتسبة في تنفيذ مثل هذه الأنشطة في الماضي، بما في ذلك من خلال التعزيز المؤسسي، وبرنامج المساعدة على الامتثال، وأنشطة إعداد خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ويمكن أن تحدث أيضاً من خلال مشروعات الأنشطة التمكينية المستقلة. ومن المهم تقادي ازدواجية الأنشطة وضمن الوضوح بخصوص الآليات التي ينبغي استخدامها وفي أي ظروف. وأخيراً، اقترح العضو أن تتمكن الأمانة من إعداد مشروع مبادئ توجيهية للأنشطة التمكينية لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماع لاحق.

103 وأيد العديد من الأعضاء الآخرين النهج المحدد، واتفقوا في الرأي على الأولوية التي أعطيت للتصديق المبكر على تعديل كيغالي. وكان هناك اعتراف عام بضرورة وجود نهج مرن لكي يبين تنوع الظروف القطرية والهيكل القانوني والسياسي لبلدان فردية. وقال أحد الأعضاء أنه من المهم وضع آلية لتقييم احتياجات البلد من الأنشطة التمكينية، مع دعم هذه والأنشطة عند الضرورة. وقال عضو آخر أنه سيتم النظر في الدور المحتمل لبرنامج المساعدة على الامتثال في مجال دعم الأنشطة التمكينية التي كفلت المزيد من النظر في سياق استعراض الهيكل العام لبرنامج المساعدة على الامتثال بشأن التحديات الجديدة، في الاجتماع التاسع والسبعين.

104 وقال أحد الأعضاء إن أنشطة بناء القدرات والتعزيز المؤسسي المدعومة من الصندوق المتعدد الأطراف خلال إزالة المواد المستنفدة للأوزون يمكن أن تكون نموذجاً جيداً وإطاراً للامتثال. ولعبت مشروعات التعزيز المؤسسي دوراً هاماً في مساعدة البلدان في تحقيق الامتثال لبروتوكول مونتريال؛ ومع تعديل كيغالي، ستكون هناك حاجة إلى زيادة الدعم. وكان التمويل المنصف والمستقر والكافي لازماً لبلدان المادة 5 من أجل ضمان الاستدامة طويلة الأجل للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون. ومع ذلك، ينبغي ألا يلحق تمويل أنشطة بناء القدرات الضرر بتوفير الأموال للأنشطة الأخرى.

105 وأوضح أحد الأعضاء أهمية دعم التعزيز المؤسسي، وميز بين ذلك والأنشطة التمكينية، التي تعرف بأنها تلك الأنشطة التي تعين أو تمكن وحدات الأوزون الوطنية من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة تقديم المساعدة في مجال نظم الترخيص، والإبلاغ عن البيانات، ووضع الاستراتيجيات الوطنية، والمشروعات الإيضاحية، والتدريب وبناء القدرات. ويمكن أن تكون الأنشطة مثل المشروعات الإيضاحية مشروعات مستقلة بذاتها، بينما يمكن أن تنفذ وحدة الأوزون الوطنية المشروعات الأخرى في سياق مشروعات التعزيز المؤسسي. ووافق عضو آخر على التمييز المفيد بين تلك الأنشطة التمكينية والأنشطة الأخرى التي ستساعد وحدة الأوزون الوطنية من خلال دعم التعزيز المؤسسي بعد التصديق من أجل المساعدة على الامتثال للالتزامات الجديدة على المدى الطويل.

106 وقال أحد الأعضاء أن اللجنة التنفيذية لا تتمتع بالصلاحية للتمييز بين أطراف المادة 5 الذين تم اختيارهم لإدراجهم في الجداول الزمنية للمجموعة 1 أو المجموعة 2 للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية المحددة في المقرر 2/XXVIII، وذكر عضو آخر أن بلدان المادة 5 جميعها كانت في حاجة ماسة إلى التمويل من أجل دعم الأنشطة التمكينية. وأوضح الرئيس أن هذه المجموعات ظلت على النحو المحدد في تعديل كيغالي؛ ولم يثر أي عضو في الاجتماع الحالي شكوكا في ذلك، وكانت الأنشطة التي نوقشت في إطار هذا البند من جدول الأعمال ذات صلة بجميع بلدان المادة 5 دون النظر في مجموعتها.

107 وأشار أحد الأعضاء إلى أنه يبدو أن هناك اتفاقا على أن دعم بلدان المادة 5 في جهودهم الرامية إلى التصديق على تعديل كيغالي كان الأولوية الأولى أثناء النظر في الأنشطة التمكينية. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تقديم الدعم لإعداد تشريعات وطنية لتمكين بدء التصديق، وإنشاء نظام للترخيص والحصص للمواد الهيدروفلوروكربونية. وأفاد بأن التعزيز المؤسسي وفر دعما مستمرا، وكان من المنطقي النظر في زيادة التعزيز المؤسسي بعد تصديق بلد ما على تعديل كيغالي. واقترح عضو آخر ضرورة استعراض مستوى دعم التعزيز المؤسسي بانتظام.

108 وبعد إجراء مناقشة، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(و) أن تطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة تتضمن مشروع مبادئ توجيهية بشأن الأنشطة التمكينية لكي تنتظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع والسبعين، مع مراعاة المناقشات المتعلقة بهذه المسألة في الاجتماع الثامن والسبعين؛

(ز) أن تنتظر في زيادة تمويل التعزيز المؤسسي في اجتماع مقبل وفقاً للفقرة 20 من المقرر 2/XXVIII.

(المقرر 4/78)

(ب) تحديد قضايا للنظر فيها بخصوص أنشطة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون الموجودة

109 عرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/8 وقدم لمحة عامة عن القضايا الرئيسية التي تم تحديدها أثناء قبول وتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لبلدان المادة 5.

110 وعقب عرض الوثيقة، أبرز أحد الأعضاء مسألة التحديات في اعتماد بدائل ذات إمكانية إحداث احترار عالمي منخفض. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه، رغم اكتساب الخبرة في هذا الصدد، لا يعني ذلك أنه لا توجد عوائق تحول دون اعتماد هذه البدائل. ولم يكن لدى جميع البلدان الشروط اللازمة لاعتماد بدائل ذات إمكانية إحداث احترار عالمي منخفض، بما في ذلك غازات التبريد الطبيعية. ومع ذلك، في بعض الظروف، قد يكون من الممكن التأخر واتخاذ إجراءات مبكرة في المرحلة الثالثة من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عن طريق إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية و/ أو تيسير اعتماد بدائل ذات إمكانية احترار عالمي منخفض، وبالتالي تجاوز الانتقال إلى المواد الهيدروفلوروكربونية.

111 وبعد المناقشة، أُحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/8 بشأن تحديد قضايا للنظر فيها بخصوص أنشطة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون الموجودة.

### (ج) الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23

112 قدم ممثل الأمانة الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/9 والتصويب 1، اللتان تصفان الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23.

113 وأشار العديد من الأعضاء إلى أن التزامات الرقابة على الهيدروفلوروكربون-23 في 1 يناير/ كانون الأول 2020 كانت التزامات الرقابة المبكرة بموجب تعديل كيغالي، مما جعل المسألة قيد النظر كأولوية. ولاحظ الأعضاء أيضاً أن هناك خيارات مختلفة للامتثال لالتزامات الرقابة على الهيدروفلوروكربون-23، بما فيها الحرق، والإغلاق، والجمع والاستخدام للاستعمالات الخاضعة للرقابة أو المواد الأولية، والجمع والتدمير خارج الموقع. وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه من المهم للبلدان الاحتفاظ بالمرونة في اختيار نهجها المفضل. وذكر أيضاً أنه من الوجهة البيئية، فإن تمويل إغلاق مرافق إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 سيكون أكثر الوسائل فعالية للرقابة على انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الأعضاء أنه بالنسبة للبلدان التي لديها خطوط إنتاج كثيرة، بما في ذلك تلك الخطوط التي تنتج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 لأغراض المواد الأولية، قد لا يكون إغلاق المصنع أحد الخيارات وينبغي مع ذلك تدمير الهيدروفلوروكربون-23. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لبعض المصانع، أنشئت مرافق الحرق بموجب آلية التنمية النظيفة، ولكن المعدات كان عمرها أكثر من 10 سنوات وكانت تكاليف الصيانة متزايدة.

114 واسترعى عدد من الأعضاء الانتباه إلى الطائفة الواسعة النطاق لتكاليف التشغيل الإضافية التي أبلغ عنها مختلف البلدان ومرافق التدمير، وشددوا على أن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية لتكاليف تدمير المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 تحتاج إلى أن تستند إلى معلومات على مستوى المصنع من بلدان المادة 5 نظراً لضرورة معالجة مختلف الخيارات للتعامل مع الهيدروفلوروكربون-23. ولذلك، تم الاقتراح بأن يُدعى أعضاء اللجنة التنفيذية إلى تزويد الأمانة بمعلومات على مستوى المصنع بخصوص مرافق إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 في بلدانهم لإدخالها في تحليل الأمانة لما يلي: الممارسات الحالية لإدارة الهيدروفلوروكربون-23؛ والكمية التقريبية للهيدروفلوروكربون-23 المولدة، والمجمعة والمستخدمة، والمدمرة و/أو المنبعثة سنوياً حسب كل مصنع؛ والقواعد المحلية الجارية أو المزمعة، بما في ذلك النظم المحلية لتسجيل الأرصاد. وينبغي أن يتناول تحليل الأمانة ما يلي: الوضع الأمثل للعمليات؛ والحرق؛ والتحول؛ وإغلاق إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22؛ والرصد والتحقق؛ وجمع الهيدروفلوروكربون-23 في الموقع للشحن إلى مرفق تدمير خارج الموقع أو مرفق التحويل (يمكن أن يكون تدبيراً علاجياً مؤقتاً للخطوط التي كانت قد خططت لإغلاقها).

115 وتتعلق المعلومات الإضافية التي طلبها الأعضاء بما يلي: مشروع المساعدة التقنية في إطار خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين؛ والتدمير المشترك للهيدروفلوروكربون-23 وغيره من المواد (مثل المواد المستنفدة للأوزون والملوثات العضوية الثابتة)؛ وما إذا كانت مرافق التدمير يمكن استخدامها للمواد الهيدروفلوروكربونية الأخرى من أجل التعويض عن التكاليف، أو لتقديم تدفق تمويل بديل؛ وتكلفة التخلص من النفايات الخطرة ورصدها المنتجة في عملية تدمير الهيدروفلوروكربون-23؛ والتكاليف والإيرادات المحتملة المرتبطة بالتحول لا رجعة فيه للهيدروفلوروكربون-23 إلى مركبات أخرى ذات استخدام تجاري؛ وأثر إغلاق المصانع المزدوجة للهيدروكلوروفلوروكربون-22؛ والسياسات القائمة والحوافز لتدمير الهيدروفلوروكربون-23؛ وخيارات الرقابة والتكنولوجيات التي تبدو واعدة، والتي لا تتوافر عنها معلومات عن التكاليف أو معلومات دنيا فقط عن التكاليف؛ والمساعدة التقنية المحتملة لإعداد التشريعات لضمان رصد انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 والمواد الهيدروفلوروكربونية الأخرى، وأن معدلات الانبعاثات المتسربة معروفة؛ ونتائج التصديق على تعديل كيغالي بشأن الرصد المستمر للانبعاثات؛ والسياسات التي يمكن أن تضمن استدامة التدابير التي تنفذها البلدان لتدمير أو منع انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23؛ والتشريعات بخصوص إغلاق المصانع وإزالة الهيدروفلوروكربون-23.

116 وأشير أيضا إلى أن عدم وجود تكنولوجيات تدمير موافق عليها للهيدروفلوروكربون-23. وفي حالة وجود آلية مناسبة، ينبغي استشارة فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وفريق التقييم العلمي بشأن تكنولوجيات التدمير المناسبة والخيارات لرصد انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بذلك. وأفاد الرئيس أنه من غير الممكن للأمانة أن تتشاور مع هذه الأفرقة مباشرة، إذ أنها تقدم تقارير إلى الأطراف. وذكر كذلك أن الأطراف ينبغي أن تبدأ في معالجة مسألة تكنولوجيات التدمير في عام 2017، مع الأخذ في الحسبان أن المساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف ستبدأ في عام 2018 للوفاء بالتزام الرقابة في عام 2020. وبالتالي، سيكون من الأفضل الحصول على تحديث من الأمانة، في الاجتماع التاسع والسبعين، عن التقدم الذي أحرزته في تجميع البيانات المطلوبة من اللجنة التنفيذية. وبعد ذلك ستقدم الأمانة تقريرا محدثا عن الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 إلى الاجتماع الثمانين. وتم أيضا اقتراح بضرورة إجراء استعراض أولي للمعلومات على مستوى خط الإنتاج التي جمعتها الأمانة وتقديمه إلى الاجتماع التاسع والسبعين، على أن ينظر فيه الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج من أجل الحفاظ على سرية معلومات الأعمال التجارية.

117 وفيما يتعلق بتمويل تدمير المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23، ذكر أن خطوط الإنتاج في بلدان المادة 5 قد يكون لديها معدل توليد أعلى للهيدروفلوروكربون-23 عن تلك الخطوط في البلدان غير العاملة بمقتضى المادة 5، وأن هناك حاجة إلى الدعم لتحويل التكنولوجيا إلى تخفيض معدل توليد الهيدروفلوروكربون-23، فضلا عن رصد تدمير الهيدروفلوروكربون-23 والتحقق منه. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان التمويل ينبغي أن يأتي من المساهمات الطوعية الإضافية للصندوق المتعدد الأطراف في عام 2017، تم الإعراب عن أنه قد يكون من المعقد تخصيص جزء من الأموال لتدمير الهيدروفلوروكربون-23 قبل تخصيص الأموال. غير أنه لا يوجد سبب للبلدان التي حصلت على هذه الأموال من منعها استخدامها للأنشطة التمكينية المرتبطة بالرقابة على انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23.

118 وفي نهاية المناقشة، ذكر أن مبدأ الصندوق المتعدد الأطراف ينبغي أن يركز تمويله على سد الفجوات التي قد لا يوجد فيها أي أنواع من الرقابة على الهيدروفلوروكربون-23. وتم تذكير الأعضاء أيضا بأن اللغة المتفق عليها في تعديل كيغالي تدعو إلى تدمير الهيدروفلوروكربون-23 إلى أقصى حد ممكن.

119 وخلال مناقشة حول اللغة المقترحة للحصول على تقديرات لتكاليف إغلاق المصانع المزودة باستخدام لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22، أشير إلى أن متوسط فعالية التكاليف ستسمح بإعداد تكلفة تقديرية. وفي غياب مثل هذا المتوسط، ونظرا لعدم إجراء تدقيقات تقنية، ستتمكن الأمانة فحسب من تقديم معلومات تتعلق بتقديرات التكاليف، بدلا من تقديرات التكاليف ذاتها. وكان نطاق المعلومات المرغوب فيها بشأن الرصد المستمر لانبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 أيضا موضوع اقتراحات صياغة مختلفة، مع رغبة أحد الأعضاء الحد من المعلومات عن التكاليف، ورغبة عضو آخر الحصول على معلومات عن التكاليف والخيارات.

120 وأثارت أيضا دراسة مقترحة يجريها أحد الخبراء الفنيين من المقرر تقديمها إلى الاجتماع الحادي والثمانين عددا من الأسئلة. وردا على تساؤلات أحد الأعضاء، شرح ممثل الأمانة أن الخيار لتركيز الدراسة على سبعة مصانع في بلدين من بلدان المادة 5 قد تم لبيان المناقشة السابقة لهذا الغرض بأن الوضع الأمثل للعمليات يتعلق بالتحديد بالبلدان التي لديها عدد كبير من خطوط الإنتاج، بما في ذلك الخطوط التي تنتج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 لأغراض المواد الأولية. وتم الإبقاء على عدد المصانع عند سبعة من أجل سهولة إدارة تكاليف الدراسة النظرية والدراسة الميدانية. وتم الاقتراح بأنه قد يكون من الأفضل إجراء دراسة نظرية فقط، لجمع المعلومات الموجودة في المؤلفات بشأن الوضع الأمثل للعمليات، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من تكلفة الدراسة.

121 وطلب بعض الأعضاء توضيحا بالعلاقة إلى الصياغة المقترحة من أحد الأعضاء بخصوص التكاليف المرتبطة بإدارة الآثار أو الانبعاثات لجميع المركبات. وقد أيد بعض الأعضاء الاقتراح لتمويل المشروعات الإيضاحية لتحويل المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 إلى منتجات مفيدة، واعتبر البعض الآخر أنه سابق لأوانه. ومع الاعتراف بأن الكثير من التعديلات المقترحة على مشروع المقرر يتطلب المزيد من المناقشة، والتوضيح والنظر من أجل الوصول إلى توافق في الآراء، وافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال للنظر في المسألة.

122 وعقب المناقشات في فريق الاتصال، قررت اللجنة التنفيذية:

- (أ) الإحاطة علماً بالجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 الواردة في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/9 والتصويب 1؛
- (ب) ملاحظة الحاجة الفورية لاتخاذ إجراء لتمكين بلدان المادة 5 من الوفاء بالتزامات الإبلاغ والرقابة على الهيدروكلوروفلوروكربون-23 بحلول 1 يناير/ كانون الثاني 2020؛
- (ج) إعادة التأكيد، من خلال البنك الدولي، على طلبها إلى حكومة الصين أن تقدم إلى الاجتماع التاسع والسبعين تقارير عن حالة الدراسات بشأن "تكنولوجيات تحويل/حرق الهيدروفلوروكربون-23" وعن "التحقيق بشأن خفض معدل المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 باستخدام أفضل الممارسات" التي تم تمويلها من خلال خطة إدارة إزالة إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون؛
- (د) دعوة جميع الأطراف المنتجة للهيدروكلوروفلوروكربون-22 إلى تزويد الأمانة، على أساس طوعي، بمعلومات عن كميات الهيدروفلوروكربون-23 في المرافق المنتجة للهيدروكلوروفلوروكربون-22 فضلاً عن خبراتها في الرقابة ورصد انبعاثات المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23، بما في ذلك السياسات والقواعد ذات الصلة والتكاليف المتعلقة بذلك، في موعد أقصاه 15 مايو/ أيار 2017؛
- (هـ) مطالبة الأمانة باستمرار في استكشاف ما إذا كانت مرافق إنتاج الهيدروفلوروكربون أو المرافق الأخرى المنتجة للهيدروكلوروفلوروكربون الموجودة في أي طرف من الأطراف قد ولدت انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 والإبلاغ عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية بحلول 31 مايو/ أيار 2018؛
- (و) مطالبة الأمانة بتقديم وثيقة محدثة للجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 إلى الاجتماع التاسع والسبعين، بما في ذلك:
- (1) المعلومات ذات الصلة بتكلفة إغلاق المصانع المزدوجة لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22؛
  - (2) وصف للسياسات والقواعد الموجودة التي تدعم الرقابة والرصد لانبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 والمتطلبات لاستمرار تلك التدابير في بلدان المادة 5؛
  - (3) تحليل إضافي لوسائل الرقابة على انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 استناداً إلى المعلومات الإضافية المقدمة من أعضاء اللجنة التنفيذية وأي معلومات أخرى متاحة للأمانة، بما في ذلك المعلومات من آلية التنمية النظيفة؛
  - (4) المستويات الحالية لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 وانبعاثات الهيدروفلوروكربون-23، ومعلومات عن ممارسات الإدارة، لكل خط من الخطوط، في كل مرفق في بلدان المادة 5 والبلدان غير العاملة بموجب المادة 5، بما في ذلك معلومات عن منهجيات الرصد الموافق عليها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
  - (5) استكشاف الخيارات الممكنة لرصد انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23، مثل تلك الموافق عليها للرصد المستمر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بذلك؛
- (ز) النظر في الحاجة إلى دراسة نظرية وميدانية في الاجتماع التاسع والسبعين.

(المقرر 5/78)

## تشكيل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج

123 وافقت اللجنة التنفيذية على إعادة تشكيل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج، مع التشكيل التالي: أستراليا، والأرجنتين، والنمسا، والصين، وألمانيا، ولبنان، والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. ويسمح ذلك ببدء العمل في الاجتماع التاسع والسبعين عندما يتم أيضا اختيار منسق الفريق.

124 وأجري بعض النقاش بشأن توزيع العمل بين الفريق الفرعي والجلسة العامة للجنة التنفيذية، نظرا لأهمية العديد من المسائل المتعلقة بقطاع الإنتاج، مثل انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23، بالنسبة للعضوية الأوسع نطاقا للجنة التنفيذية. وقال أحد الأعضاء إنه يمكن فهم وقبول المسائل السياسية التي يتم مناقشتها من جانب اللجنة التنفيذية بأكملها في الجلسة العامة، ولكن عند النظر في تقديرات مشروعات محددة، ينبغي بحثها من جانب الفريق الفرعي فقط من أجل المساعدة على حماية المعلومات الموجودة فيها.

**البند 7 من جدول الأعمال: الإجراءات التي تتخذها بلدان المادة 5 التي لديها خط أساس للاستهلاك من 2020 إلى 2022 للحصول على مساهمات إضافية للأنشطة التمكينية**

125 عرضت ممثلة الأمانة الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/10 والتصويب 1 اللتين تصفان طرق التمويل الممكنة لتنفيذ الأنشطة التمكينية في بلدان المادة 5 المؤهلة من أجل تيسير إجراءات البدء السريع لتنفيذ تعديل كيغالي.

126 وقال أحد الأعضاء إن تعديل كيغالي لم يميز بين المجموعة 1 من بلدان المادة 5 والمجموعة 2 من بلدان المادة 5 فيما يتعلق بالتمويل. ولذلك، ينبغي إتاحة الأموال لجميع بلدان المادة 5.

127 وردا على استفسار يتعلق بمفهوم العمل المبكر للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون، أوضحت ممثلة الأمانة أنه يتعلق بأنشطة لتيسير التصديق المبكر على تعديل كيغالي من خلال تلك الأنشطة المدرجة في الفقرة 14 الواردة في هذه الوثيقة. وقالت أيضا إنه رغم أن التصديق عملية وطنية، طلبت اللجنة التنفيذية من بلدان المادة 5 أن تعلن عزمها على التصديق على أي تعديل جديد لبروتوكول مونتريال كشرط أساسي للحصول على أموال من الصندوق المتعدد الأطراف.

128 ولاحظ بعض الأعضاء أنه رغم طلب من بلدان المادة 5 إعلان عزمها على التصديق على تعديل كيغالي كشرط للتمويل، يتحمل كل بلد مسؤولية تحديد أولوياته فيما بين الأنشطة التمكينية المقترحة. وقد ينحرف الاقتراح الحالي لتوزيع المساهمات الطوعية لتمويل جميع أنشطة البدء السريع المقترحة عن التمويل لصالح الأنشطة التي يمكن تمويلها من عملية تجديد الموارد التالية، وقد تقوت بعض البلدان التي ترغب في اتخاذ إجراءات مبكرة لمعالجة المواد الهيدروفلوروكربونية فرصا للتمويل. واقترح استخدام كامل المبلغ بقيمة 27 مليون دولار أمريكي لتمويل المشروعات التجريبية التي تسفر عن معلومات قيمة عن، في جملة أمور، التكاليف الرأسمالية الإضافية وتكاليف التشغيل الإضافية وكفاءة استخدام الطاقة للبدائل المختلفة، واحتياجات التدريب وبناء القدرات في المستقبل. وينبغي دعوة البلدان إلى تقديم مشروعات من خلال الوكالات الثنائية والمنفذة مع خطة عمل خاصة تستطيع اللجنة التنفيذية تقييمها بصفة فردية بعد ذلك.

129 ومع ذلك، أشير إلى أن التمويل المحدود فقط سيكون متاحا من خلال المساهمات الطوعية وأن المشروعات التجريبية والإيضاحية السابقة لم تقدم دائما معلومات مفيدة، أو نفذت في الوقت المناسب. ويلزم تقييم احتياجات كل بلد من أجل تقديم العمليات الوطنية نحو التصديق على تعديل كيغالي. وقال بعض الأعضاء أيضا أنه ينبغي اعتبار كل من المشروعات الإيضاحية والاستثمارية أنشطة مستقلة بذاتها وتدرج في قائمة الأنشطة التمكينية التي يمكن تمويلها.

130 وقال أحد الأعضاء أنه من المهم النظر في متطلبات التدريب، وحصص السوق وسلسلة الإمداد، للبدائل ذات إمكانية إحداث احتراق عالمي منخفض أو البدائل التي لا تحدث احتراقا عالميا من أجل تحليل كيفية التغلب على العوائق التي تحول دون اعتمادها في بلدان المادة 5. وقال عضو آخر أنه ينبغي أن تعالج أنشطة البدء السريع

احتياجات بناء القدرات في بلدان المادة 5 لأن لديها آليات وأولويات مختلفة، وتوضع بشكل أفضل من أجل تقييم أي من أنشطة البدء السريع أكثر إلحاحاً من حيث سياساتها الوطنية. وكانت هناك اقتراحات لتمويل بعض مشروعات الهيدروفلوروكربون ذات المكونات القوية لكفاءة استخدام الطاقة بالإضافة إلى الأنشطة التمكينية الأخرى. وقال أحد الأعضاء إنه سيكون من المهم تمويل مشروع إيضاحي بشأن تحويل المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23 بدلاً من تدميره.

131 وناقش الأعضاء أيضاً ضرورة تحديد احتياجات بلدان المادة 5 والنظر في الدروس المستفادة بخصوص العوائق القانونية والتقنية التي تحد من التحول إلى بدائل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ذات إمكانية إحداث احتراق عالمي منخفض. وقد أتيحت المساهمات الطوعية بقيمة 27 مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة البدء السريع في عام 2017 لأنه لم يفرض أي شرط لأنشطة الهيدروفلوروكربون في تجديد الموارد الحالي. واقترح خيار آخر لتوزيع هذا التمويل الطوعي - بدلاً من التوزيع التناسبي - هو إعطاء الأولوية لتلك البلدان الجاهزة للمضي قدماً بسرعة. ومن الممكن وجود بعض المرونة بخصوص الشروط المقترحة في الفقرة 17 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/10، حيث يمكن تغيير شرط إتمام التصديق إلى شرط بدء عملية التصديق. وشدد أحد الأعضاء على أنه ينبغي تنفيذ شرط الالتزام الوطني باتخاذ إجراءات مبكرة لتنفيذ تعديل كيغالي تنفيذاً صارماً.

132 وكان هناك اتفاق على ضرورة استخدام تمويل البدء السريع في عام 2017 لمشروعات الهيدروفلوروكربون، ويلزم وجود أنشطة تمكينية لتعزيز تنفيذ تعديل كيغالي بأسرع ما يمكن. ويمكن تمويل عدد محدود من المشروعات الإيضاحية من المساهمات الطوعية، وينبغي أن تدرج الوكالات المنفذة، في خططها "الخاصة"، طلبات تمويل الأنشطة التمكينية التي تقدمها بلدان المادة 5. غير أنه بعد مزيد من المناقشة، لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع عناصر إجراءات الحصول على التمويل الطوعي الإضافي. لذلك وافقت اللجنة التنفيذية على إرجاء استمرار النظر في هذه المسألة إلى اجتماعها التاسع والسبعين.

133 وقالت واحدة من الأعضاء إنها، رغم تفهمها واحترامها احتياجات بلدان المادة 5 التي ستنشئ خطوط أساسها للمواد الهيدروفلوروكربونية بعد عام 2022، ترغب في أن تنعكس في تقرير الاجتماع حالة بلدان المادة 5 في منطقتها واحتياجاتها الخاصة. وأوضحت أن لدى بعض هذه البلدان الإرادة السياسية للتصديق على تعديل كيغالي، وأنها على وشك الشروع في الإجراءات اللازمة للقيام بذلك، أو قد فعلت ذلك بالفعل. وأضافت أن هناك عدداً منها أيضاً يعمل على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمثل دعم الأنشطة التمكينية التي تتيح لها التصديق على تعديل كيغالي أمراً بالغ الأهمية. وفي ضوء ذلك، والاتفاق على إرجاء مناقشة طرائق تمويل الأنشطة التمكينية حتى الاجتماع التاسع والسبعين، تساءلت عما إذا كانت دعوة الرئيس الأطراف إلى تقديم مقترحات المشاريع لا تزال سارية. وأوضح الرئيس أن المسألة سيتم إعادة النظر فيها في الاجتماع التاسع والسبعين.

## البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

### تاريخ ومكان الاجتماع الثمانين للجنة التنفيذية

134 بعد تحديث من كبير الموظفين، قررت اللجنة التنفيذية التأكيد على أنها ستعقد اجتماعها الثمانين في مونتريال من 13 إلى 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، مباشرة قبل الاجتماع التاسع والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال، المقرر عقده في مونتريال من 20 إلى 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

## (المقرر 6/78)

### البند 9 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير

135 اعتمدت اللجنة التنفيذية تقريرها على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقتين Add.1 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/L.1.

**البند 10 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع**

136 بعد تبادل المجاملات المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة 5:55 مساءً يوم الجمعة، الموافق 7 أبريل/نيسان 2017.



## المرفق الأول

### نموذج لمشروع المبادئ التوجيهية بشأن تكلفة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (للمناقشة في الاجتماع التاسع والسبعين)

يحتوي هذا المرفق على نموذج لمشروع المبادئ التوجيهية بشأن تكلفة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية استناداً إلى العناصر ذات الصلة بالمقرر 2/XXVIII التي وافقت عليها الأطراف في اجتماعها الثامن والعشرين. وبالنسبة للعناصر التالية، كان هناك فهم عام من اللجنة التنفيذية بنقل النص ذي الصلة إلى مشروع المبادئ التوجيهية بشأن التكاليف: المرونة في التنفيذ التي تمكن الأطراف من اختيار استراتيجياتها وأولوياتها الخاصة في القطاعات والتكنولوجيا؛ والموعود النهائي لأهلية القدرات؛ والتحويلين الثاني والثالث؛ والتكاليف الإضافية المؤهلة (قطاع التصنيع الاستهلاكي). وسيستمر تحديث مشروع المبادئ التوجيهية للتكاليف من جانب اللجنة التنفيذية بمزيد من المناقشات بشأن عناصر المقرر 2/XXVIII.

#### المرونة في التنفيذ التي تمكن الأطراف من اختيار استراتيجياتها وأولوياتها الخاصة في القطاعات والتكنولوجيا

1- تتمتع بلدان المادة 5 بالمرونة من أجل تحديد أولويات المواد الهيدروفلوروكربونية، وتحديد القطاعات، واختيار التكنولوجيات والبدائل، ووضع وتنفيذ استراتيجياتها من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه المواد الهيدروفلوروكربونية المتفق عليها، على أساس احتياجاتها الخاصة والظروف الوطنية، باتباع نهج قطري.

#### التاريخ النهائي للقدرة المؤهلة

2- التاريخ النهائي للقدرة المؤهلة هو 1 يناير/ كانون الثاني 2020 لتلك الأطراف التي لديها خط الأساس للاستهلاك للسنوات من 2020 إلى 2022، و 1 يناير/ كانون الثاني 2024 لتلك الأطراف التي لديها خط الأساس للاستهلاك للسنوات من 2024 إلى 2026.

#### التحويلين الثاني والثالث

3- تطبيق المبادئ التالية لمشروعات التحويلين الثاني والثالث:

(أ) تُعرَّف عمليات التحويل الأولى، في سياق التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، بأنها عمليات تحويل المؤسسات التي لم تحصل من قبل على دعم مباشر أو غير مباشر، جزئياً أو كلياً، من الصندوق المتعدد الأطراف، إلى استخدام بدائل ذات قدرة منخفضة أو معدومة على إحداث الاحترار العالمي، بما في ذلك المؤسسات التي تحولت إلى استخدام المواد الهيدروفلوروكربونية بالاعتماد على مواردها الخاصة؛

(ب) المؤسسات التي تحولت بالفعل إلى استخدام المواد الهيدروفلوروكربونية في سياق التخلص التدريجي من استخدام المواد الكلوروفلوروكربونية و/أو المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها، بنفس الطريقة المتبعة فيما يخص المؤسسات المؤهلة لعمليات التحويل الأولى؛

(ج) المؤسسات التي تتحول عن استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى استخدام المواد الهيدروفلوروكربونية ذات قدرة عالية على إحداث الاحترار العالمي، بعد تاريخ اعتماد التعديل، في إطار خطط إدارة التخلص التدريجي من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي سبق أن وافقت عليها اللجنة التنفيذية، ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف فيما

يخص عمليات التحويل اللاحقة إلى استخدام بدائل ذات قدرة منخفضة أو معدومة على إحداث الاحترار العالمي لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها بنفس الطريقة المتبعة فيما يخص المؤسسات المؤهلة لعمليات التحويل الأولى؛

(د) المؤسسات التي تتحول عن استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى استخدام المواد الهيدروفلوروكربونية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي بالاعتماد على مواردها الخاصة قبل عام 2025 بموجب التعديل ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها بنفس الطريقة المتبعة فيما يخص المؤسسات المؤهلة لعمليات التحويل الأولى؛

(هـ) المؤسسات التي تتحول عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية إلى مركبات كربون هيدروفلورية ذات قدرة أقل على إحداث الاحترار العالمي بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف عند عدم توفر بدائل أخرى ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف فيما يخص عمليات التحويل اللاحقة إلى بدائل ذات قدرة منخفضة أو معدومة على إحداث الاحترار العالمي، إذا كان ذلك ضرورياً لإنجاز الخطوة النهائية للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية.

#### التخفيضات الإجمالية المستدامة في استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية

##### التكلفة الإضافية المؤهلة

##### قطاع التصنيع الاستهلاكي

4- وفقاً للفقرة 15(أ) من المقرر 2/XXVIII، لجعل الفئات التالية من التكاليف مؤهلة، وإدراجها في حساب التكاليف المرتبطة بالتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في قطاع الاستهلاك التصنيعي:

- (أ) التكاليف الرأسمالية الإضافية؛
- (ب) تكاليف التشغيل الإضافية خلال فترة تحددها اللجنة التنفيذية؛
- (ج) أنشطة المساعدة التقنية؛
- (د) البحث والتطوير، عند الحاجة إليه من أجل تكييف وتحسين بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحترار العالمي؛
- (هـ) تكاليف براءات الاختراع والتصاميم، والتكاليف الإضافية لعائدات حقوق الملكية، متى كان ذلك ضرورياً وفعالاً من حيث التكلفة؛ و
- (و) تكاليف الأخذ بالمأمون بالبدائل القابلة للاشتعال والبدائل ذات الخصائص السمية".

##### قطاع الإنتاج

##### قطاع خدمات التبريد

##### التكاليف الأخرى

استخدام الطاقة

بناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة

التخلص

أهلية المواد المدرجة في المرفق "واو" التي تخضع لاستثناءات ارتفاع درجة الحرارة في البيئة المحيطة

---

---